جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الموضـــوع:

دور التمويل البنكي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر
دراسة حالة مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية – مستغانم رقم 027

مقدمة من طرف الطالبة:

زروقي حياة

تحت إشراف الأستاذة:

د. بن حبيب لامية

لجنـــة المنـــاقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مندلي صلاح الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	بن حبيب لامية	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	محمد عيسى محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

إلى من أوصاني بهما ربي برا وإحسانا

إلى المرأة التي تصعب الكلمات والعبارات عن وصفها إلى من كانت تحترق لتنير حياتنا،

إلى من تعلمت على يدها حب الحياة والعطف والحنان، والتي خلقت في قلبي براعم الزهور

وحضرة البساتين إلى هبة الرحمان (أمي الغالية).

إلى من علمني الأخلاق الكريمة ورباني على صدق القول والرغبة بالمعرفة منذ نعومة أظافري،

إلى سندي في هذه الحياة ولم يبخل على بالنفس والنفيس إلى (أبي العزيز).

إلى إخوتي وأخواتي إلى كل جوهرة ثمينة في حياتي.

إلى جميع أصدقائي الأعزاء.

إلى من أناروا لي الطريق في سبيل تحصيل العلم أساتذتي الكرام.

إلى جميع زملائي وزميلاتي وخاصة دفعة 2025ماستر 2 اقتصاد نقدي ومالي- جامعة مستغانم -

إلى أقرب الناس إلى قلبي من قريب وبعيد إلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

الشكر

الحمد لله والشكر لله

الموفق الذي تتم به الأعمال الصالحات نشكره سبحانه

وتعالى على عونه وحسن توفيقه لنا في إتمام هذه المذكرة.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة الأستاذة "بن حبيب لامية"

على ما أولاته لنا من نصح وإرشاد وتوجيه وتقويم متواصل لهذا العمل.

وكذلك إلى مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية على استقبالهم الحسن وكل ما قدموه من معلومات.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم مناقشة

هذا البحث وإثراءه بالملاحظات القيمة والنصائح والتوجيهات.

كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة الأفاضل اللذين نلت شرف الدراسة عندهم

في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وإلى كل موظفي قسم العلوم الاقتصادية وموظفي مكتبة الكلية

وكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة على انجاز وإتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والمختصرات	
مقدمة	1
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول تمويل القطاع الزراعي	22-7
تمهيد الفصل	7
المبحث الأول: أساسيات حول التمويل	8
المطلب الأول: ماهية التمويل	8
المطلب الثاني: مصادر التمويل	9
المطلب الثالث: طرق التمويل وأهميته	10
المبحث الثاني: آليات تمويل القطاع الزراعي	12
المطلب الأول: ماهية التمويل الزراعي	12
المطلب الثاني: أشكال القروض الممنوحة في القطاع الزراعي ومصادرها	15
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي	19
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: لمحة عن و اقع القطاع الزراعي في الجز ائر	52-24
تمهيد الفصل	24
المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي الجزائري	25
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي العام للزراعة	25
المطلب الثاني: مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر	30
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر	40
المبحث الثاني: السياسات الزراعية في ظل البرامج التنموية في الجزائر ومؤسسات التمويل الزراعي	42
المطلب الأول: السياسات الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر قبل سنة 2000	42
المطلب الثاني: السياسات الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر بعد سنة 2000	44
المطلب الثالث: مؤسسات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر	48
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: دراسة حالة مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مستغانم	78-54
تمهيد الفصل	54

فهرس المحتويات

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	56
المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه	59
المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة لتعزيز القطاع الزراعي على مستوى ولاية مستغانم	60
المطلب الأول: التمويل بواسطة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم	60
المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم	66
المطلب الثالث: التمويل بواسطة القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مجمع مستغانم	73
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	80
قائمة المراجع	83
الملاحق	87
الملخص	94

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
II-01	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	31
II-02	تطور إنتاج المحاصيل الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	32
II-03	تطور إنتاج الخضروات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	33
II-04	تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	35
II-05	تطور إنتاج المواشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	36
III-01	توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (موسمي)	63
III-02	توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)	64
III-03	التقدير المالي للمستثمر الفلاحي	70
III-04	حساب نسبة المساهمة الشخصية	72
III-05	طريقة تمويل المشروع	72
III-06	توزيع قرض التحدي حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)	72
III-07	توزيع القرض الإيجاريحسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (موسمي)	75
III-08	توزيع القرض الإيجاريحسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2008-2024)	76

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
I-01	مصادر التمويل الزراعي	17
II-01	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	32
II-02	تطور إنتاج المحاصيل الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	33
II-03	تطور إنتاج الخضروات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	34
II-04	تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	35
II-05	تطور إنتاج المواشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	37
II-06	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	37
III-01	الهيكل التنظيمي لمجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مستغانم	56
III-02	توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (موسمي)	64
III-03	توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)	65
III-04	توزيع قرض التحدي حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)	72
III-05	توزيع القرض الإيجاريحسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (موسمي)	75
III-06	توزيع القرض الإيجاريحسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2008-2024)	76

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تصنيف الوضع المائي حسب مؤشر فالكينمارك	88
02	جدول مقارنة بين أهم مؤسسات تمويل الفلاحة في الجزائر	89
03	حجم الإنتاج الزراعي بولاية مستغانم خلال الموسم 2018/2017	90
04	تقديم قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم	91
05	التقدير المالي للمستثمر الفلاحي	92
06	تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث	93

قائمة الرموزوالمختصرات

الكلمة المختصرة	الاسم الكامل باللغة العربية	الاسم الكامل باللغة الأجنبية
ANADE (Ex ANSEJ)	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'entrepreneuriat
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
CAPS	التعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات	Coopératives Agricoles Polyvalentes de Services
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	Caisse Nationale de Mutualité Agricole
CRMA	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	Caisse Régionale de Mutualité Agricole
CTW	اللجنة التقنية الولائية	Commission Technique de Wilaya
DAS	المزارع الفلاحية الاشتراكية	Domaines Agricoles Socialistes
DSA	المديرية الولائية للفلاحة	Direction des ServicesAgricoles
FAC	صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز	Fonds d'Aménagement Agricole par Concession
FNDA	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	Fonds National de Développement Agricole
FNDIA	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole
FNRDA	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	Fonds National de Régulation et de Développement Agricole
HT	خارج الرسم	Hors Taxes
MADR	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
OAIC	المكتب الجزائري المهني للحبوب	Office Algérien Interprofessionnel des Céréales
ONAB	المكتب الوطني لأعلاف الحيوانات	Office National des Aliments de Bétail
ONAMA	الديوان الوطني للعتاد الفلاحي	Office National du Matériel Agricole
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات	Office National des Statistiques
ONTA	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية	Office National des Terres Agricoles
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Programme National de Développement Agricole
PPDRI	البرنامج الجواري للتنمية الريفية المتكاملة	Programme de Proximité de Développement Rural Intégré
TTC	متضمن الرسوم	Toutes Taxes Comprises

مقـــدمـــة

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا القطاع حلقة وصل بفعل اتساعه وتشعب أنشطته وبتطوره ومتانة أوضاعه، معيار التحكم بسلامة اقتصاديات الدول وقدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية وتمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية من خلال منح القروض المصرفية التي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية. كما أن منح القروض البنكية يكون حسب الحاجة إليها فمنها استغلالية ومنها استثمارية، ومن بين القطاعات التي تتوجه للبنوك لتلبية حاجاتها التمويلية هو القطاع الفلاحي.

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث يحظى باهتمام متزايد وذلك لضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، وكذلك للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في زيادة الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفر مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية، وتوفير المواد الأولية والزراعية والصناعية. لذلك تقوم الجزائر بمجهودات جبارة بغية توفير الدعم اللازم عن طريق منح امتيازات وتسهيلات للحصول على القروض البنكية.

ونظرا لأهمية الفلاحة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية، فهي تسعى جاهدا لمواجهة تحديات وسد ثغرة التبعية الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية شاملة في هذا القطاع. لذلك، قامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع والتي تهدف في مجملها إلى ترقية وتنمية الاقتصاد والتقليل من مشاكله. وقد أصدرت عدة قوانين لتنظيم القطاع الفلاحي من أجل إعادة اعتباره وزيادة مردوديته، من خلال حسن استغلال كل الإمكانيات المتاحة، بدءًا بتجربة الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي سنة 1962، إضافة إلى قانون المستثمرات الفلاحية سنة 1987. لكن هذه الإصلاحات لم تستجب إلى تطلعات الجزائر، خاصة في تحسين الظروف المعيشية والاكتفاء الذاتي. ولهذا شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق برامج تنموية جديدة، بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، ثم البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، وكذلك البرنامج الخماسي الجديد خلال الفترة 2015-2019 والمسمى بالاقتصاد الأخضر. وأخيرا جاء برنامج الإنعاش والتعافي الاقتصادي خلال الفترة 2020-2024، حيث ركزت جميع هذه البرامج على النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبغية تطوير القطاع الفلاحي، طرحت الدولة الجزائرية قروض فلاحية جديدة لمساعدة الفلاح على ممارسة نشاطه وفك مختلف العراقيل، فضلا عن مشاريع فلاحية جديدة لتنشيط هذا القطاع وتقليص نسبة الاستيراد من السوق العالمية لسد الحاجيات الغذائية ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء اقتصاد قوي، وكذلك بغية تشجيع التصدير للمنتجات الفلاحية. وقد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية من السباقين في منح القروض الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي رغم مجمل التحديات.

على ضوء ما سبق ذكره يمكننا بلورة إشكالية بحثنا حول السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الإشكال نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تتم عملية تمويل القطاع الزراعي؟
- فيما تكمن أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي أهم القروض المعتمد عليها في تمويل ودعم القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم؟
- ما مدى فعالية ومردودية هذه القروض في دعم الفلاحين وتحقيق التنمية الزراعية بولاية مستغانم؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- تتم عملية تمويل القطاع الزراعي من خلال التدعيم برأس المال من مصادر مختلفة في سبيل زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية.
- تكمن أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح نوعين من القروض لفائدة الفلاحين قروض استغلالية (قرض الرفيق) والأخرى استثمارية (قرض التحدي والقرض الإيجاري).
- تساهم القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم في دعم الفلاحين بشكل فعال، من خلال تحسين قدراتهم الإنتاجية والاستثمارية، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الزراعية في المنطقة.

دو افع وأسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا هذا الموضوع "دور التمويل البنكي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر"، ينبع من اهتمامنا الشخصي بدراسة موضوع القطاع الفلاحي واكتشافه، باعتباره من المواضيع التي أثارت اهتماما كبيرا، وهذا نظرا لحيوية القطاع الزراعي وأهميته الاستراتيجية ولتشجيع الأجيال القادمة على الاهتمام بهذا القطاع. وكذلك بسبب نقص الوعي عند الفلاحين حول الاستفادة من القروض الفلاحية وإزالة الغموض عنها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء دراسة أولية حول هذاالموضوع لإعداد تقرير التربص لنيل شهادة الليسانس، والموسوم بـ"أفاق تطبيق القرض الرفيق في الجزائر- دراسة حالة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (مجمع مستغانم)". فيعتبر هذا البحث امتدادا معرفيا يهدف إلى التعمق في موضوع الدراسة، والوصول إلى نتائج ومعارف جديدة تسهم في إثراء هذا المجال.

أهمية الدراسة:

وتبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال:

- المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي.
- المساهمة والاعتماد على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات بالجزائر.
- تعدد البرامج التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض.

مقدمة

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أهمية القطاع الفلاحي في إحداث تنمية اقتصادية.
- التعرف على مختلف القروض الفلاحية التي يمنحها البنك.
- توضيح كيفية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الزراعية.
- التعرف على أهم الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري أو استغلالي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتجلى حدود الدراسة في دور التمويل البنكي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر وقد اقتصر مجال دراستنا على مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية مستغانم (رقم 027) بحي 400 مسكن.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية من الجانب النظري في تحليل دراسة حالة التمويل البنكي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024. أما من الجانب التطبيقي، فامتدت فترة التربص من 2025/02/02 إلى غاية 2025/02/25.

منهجية الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا على التساؤلات الفرعية واختبار صحة فرضيات الدراسة، اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفيحيث تم جمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة النظرية من المصادر المكتبية الممثلة في الكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وهذا من أجل إسقاط الجانب النظري على ما هو موجود في أرض الواقع.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع قيد الدراسة أو ذات العلاقة ببعض جوانبه نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة لوندي فاطمة ومنصور شهرة بعنوان "دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر جامعة العربي التبسي تبسة، 2020. جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، تناولت في الفصل الأول مدخل حول البنوك التجارية وعملية التمويل وفي الفصل الثاني المشاريع الاستثمارية الفلاحية وطرق تمويلها، أما في الفصل الثالث تطرقت إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة حيث تبين من خلال الدراسة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم المؤسسات المالية التي خصصتها الجزائر للاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال القروض المخصصة لهذا القطاع ومدى مساهمتها في تقديم الكثير من التسهيلات للفالحين وتشجيعهم للنهوض بالقطاع الفلاحي.

- دراسة سهام بويدية و وهيبة بن أم هاني بعنوان "دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

2023.لخصت هذه الدراسة أن القروض الفلاحية تساهم بشكل معتبر في دعم المستثمرات الفلاحية وارتفاع متواصل للمنتوج الفلاحي مع زيادة حصيلة هذه القروض.

- دراسة ألفة بوذراع وآسيا بوشقرة بعنوان "تقييم دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع القطاع الزراعي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي تبسي تبسة، 2019. جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول نشاط البنوك التجارية والفصل الثاني واقع القطاع الفلاحي أما الفصل الأخير تضمن دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن البنوك هي الوسيلة المحركة للقطاع الفلاحي، تعمل على دعم الفلاحين وتمويلهم بالأموال اللازمة رغم العديد من المشاكل والعراقيل وتم التطرق في الجانب التطبيقي إلى معرفة القروض الممنوحة لهذا القطاع وهذا ما لفت انتباهي لتحليل هذه الدراسة.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة، عدم الحصول على المعلومات الكافية والإحصائيات الدقيقة من البنك، وذلك راجع للطابع السري لنشاطه. كما واجهنا تحديات في الوصول إلى بيانات رسمية وحديثة تخص قطاع الزراعة في الجزائر، مما قيد قدرتنا على إجراء تحليل شامل وعميق لموضوع الدراسة.ورغم هذه الصعوبات، بذلنا جهدا كبيرا في جمع وتحليل المعطيات المتاحة بأفضل شكل ممكن.

هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للدراسة ولتحقيق أهداف البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تناولنا في المقدمة نظرة شاملة حول موضوع الدراسة من حيث الهدف والأهمية وغيرها.

يتناول الفصل الأول أهم الجوانب النظرية والذي جاء بعنوان: "مفاهيم عامة حول تمويل القطاع الزراعي"، حيث خصصنا المبحث الأول لأساسيات حول التمويل وأما في المبحث الثاني تم التطرق إلى آليات تمويل القطاع الزراعي.

وجاء في الفصل الثاني أبرز العناوين لموضوع البحث تحت عنوان "لمحة عن واقع القطاع الزراعي في الجزائر"، حيث جاء في المبحث الأول واقع القطاع الزراعي في الجزائر أما المبحث الثاني فتناولنا فيه السياسات الزراعية في ظل البرامج التنموية في الجزائر منذ سنة 2000 وكذلك مختلف مؤسسات التمويل الزراعي.

أما الفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان "دراسة حالة مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مستغانم". وتم تقسيمه إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني فيتضمن القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف وكالة مستغانم.

وسنختم بحثنا هذا بخاتمة يعرض فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

مفـــاهيم عامة حول تمـــويل القطاع الزراعـــي

تمهيد:

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع اقتصادي، وعليه إن هذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، لأن مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية ليست بالأمر الهين. لهذا يفكر كل مسير في الطريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية، سواء كانت احتياجات طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل، ويكون بمصادر ذاتية أو خارجية.

حيث يعتبر القطاع الزراعي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل، فهو يعد العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فلابد من الاهتمام الكبير به باعتبار له تأثير على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، حيث عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا القطاع وأقامت العديد من الهياكل والبرامج الداعمة له والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله وتقديم التسهيلات اللازمة للفلاحين. وللإلمام أكثر بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: أساسيات حول التمويل
- المبحث الثاني: آليات تمويل القطاع الزراعي

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل

يعتبر التمويل من أهم العناصر الواجب توافرها عند إعداد الخطط الاستثمارية والتنموية، فهو المحرك الأساسي لهذه العمليات، كما يعد أحد المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي وخاصة في الدول النامية.

المطلب الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية فهو منطلق لبداية كل مشروع وذلك لما يوفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجاتها المطلوبة.

1. تعريف التمويل:[1]

لقد تعددت تعاريف التمويل نذكر منها ما يلي:

يعرف التمويل بأنه عملية الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وعرف بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت وهذا كله بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

يعرف أيضا التمويل بمختلف القروض التي يقدمها البنك الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه، إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة السيولة. كما عرفه آخرون بأنه توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك. عرف أيضا بأنه توفر الأموال لإنشاء والقيام بمشروع معين بحيث له مصادر متنوعة ومختلفة ولا يقتصر على مشاريع جديدة فقط إنما يهدف إلى تطوير مشاريع قائمة بذاتها.[2]

من هنا نستنتج أن التمويل هو حصول الأفراد أو الشركات على الأموال أي السيولة النقدية من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية وعادة ما يلجؤون إلى التحويل عند حدوث عجز في السيولة النقدية أو بسبب تجاوز الإنفاق حدود ما هو متوفر من السيولة.

2. خصائص التمويل:[3]

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص ما يلي:

- **الاستحقاق:** يعني الموعد الذي يتوجب فيه على المقترض رد الدين إلى الدائن هذا وتختلف أموال الاقتراض عن أموال أصحاب المشروع المقدمة منهم على شكل رأسمال أو على شكل أرباح محتفظ بها.
- **الحق على الدخل:** هناك ثلاثة مظاهر تميز أموال الاقتراض من أموال الملكية في مجال الحق على الدخل هي:

---

[1] لوندي فاطمة، منصور شهرة، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات 491، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020-2021، ص 20.

[2] هيثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار زهران، عمان، 2006، ص 23.

[3] مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 151.

- ✓ الأولية: تعني أولية حق الدائنين بالحصول على أصل قروضهم وفوائدها قبل حصول مالكي المشروع على أي من حقوقهم؛
- ✓ التأكد: يمتاز الدائنون العاديون على المالكون بالتأكد من الحصول على دينهم وفوائدهم في المواعيد المتفق عليها في الدفع بغض النظر عن تحقيق المؤسسة للأرباح أو عدم تحقيقها لذلك وإن فشلت في الدفع فإنها تعرض نفسها للملاحة القانونية؛
- ✓ مقدار الدخل: إن ما يحصل عليه الدائنون من المؤسسة المقترضة يكون عادة مقداره محدد وثابت بغض النظر عن النتائج المحققة عكس المالكين فإن ما يحصلون عليه من ربح أو خسارة غير محدد.

- **الموجودات:** إن الهدف من الاستثمار من قبل المقترضين هو الحصول على الفوائد أو العوائد بأشكالها المختلفة وليس الحصول على موجودات المؤسسة أما الملاك فتعتبر موجودات الشركة من حقوقهم.

- **الإدارة:** ليس للمقترضين أي صوت مباشر في إدارة الشركة على الرغم من امتلاكهم شروط معينة في عقد الاقتراض أما الملاك فهم لا يشتركون في إدارة الشركة وإنما تدار من قبل الملاك الآخرين.

المطلب الثاني: مصادر التمويل[4]

تنقسم مصادر التمويل البنكي إلى مصدرين رئيسيين هما مصادر داخلية وأخرى خارجية:

1. المصادر الداخلية:

تعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل وهي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، وتتمثل في الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتتكون في العناصر التالية:

1.1. رأس المال المدفوع:

وهو مقدار مساهمة أصحاب رأس المال ويتمثل في الأموال التي يتحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع وتتمثل في:

- رأس المال المدفوع في شكل أسهم اسمية: وهذه الأسهم لا يجوز تداولها أو بيعها دون الرجوع إلى البنك.
- رأس المال المدفوع في شكل أسهم لحامله: وهذه الأسهم يمكن تداولها دون الرجوع إلى البنك.

2.1. الأرباح المحتجزة:

تعتبر الأرباح المحتجزة جزء من حقوق المساهمين، وتتخذ شكلين هما:

- الاحتياطات: في أي مؤسسة مالية يتم اقتطاع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وتتمثل في الاحتياطي القانوني والآخر نظامي.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 103.

– الأرباح غير الموزعة: هي تلك المبالغ التي تبقى من صافي الربح بعد اقتطاع الاحتياطات المختلفة، وتعد متاحة للتوزيع على من لهم حق ملكية البنك، ويكون تكوينها راجع إلى رغبة الإدارة في العمل على استقرار التوزيعات من سنة لأخرى.

2. المصادر الخارجية:

تتمثل المصادر الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك من خارج نطاق أمواله الذاتية، وتشمل ما يلي:

1.2. الودائع:

تعتبر أموالا من الجمهور، أي الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها وتعتبر عمليات الإيداع بمثابة نقطة انطلاق لعمليات البنوك حيث تلعب هذه الأخيرة دور الوسيط بين المودعين والمقرضين، وذلك من أجل الحصول على أرباح ذلك لأن البنك يتمتع بصفة التاجر.

2.2. الاقتراض من البنك المركزي:

ويمثل العنصر الاستثنائي من مصادر التمويل الخارجي حيث أن الاقتراض من وظائف البنك المركزي لهذا سمي بالمقرض الأخير وهذا ما نصت عليه المادة 43 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض "يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر".[5]

3.2. الاقتراض من البنوك الأخرى:

ويتم اللجوء لهذا النوع من الاقتراض في فترات انخفاض السيولة لدى البنك، لسبب معين كالتعرض لمسحوبات كبيرة.

المطلب الثالث: طرق التمويل وأهميته

1 - طرق التمويل:[6]

كون أن التمويل أداة استغلال الأموال ووساطة للتبادل التجاري يعتمد على طرق من خلالها تتم هذه العملية وهي كالتالي:

1.1. التمويل المباشر:

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر، دون تدخل أي وسيط مالي، وهذا التمويل يتخذ صورا متعددة تختلف باختلاف المقرضين أهمها:

-بالنسبة للمشروعات: حيث تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من عملائها أو مشروعات أخرى، وهنا يمكن للمشروعات تقديم سندات متعددة.

[5] المادة 43 من الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتضمن قانون النقد والقرض، الصادر في 27 أوت 2003، معدل ومتمم بموجب الأمر 10-04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003، ص 8.

[6] وليد حميد رشيد، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 124-126.

- التمويل بواسطة حقوق الملكية (الأسهم والسندات): يعد التمويل بهذا النوع ضمن التمويل الداخلي للمشاريع الاقتصادية، فمن خلاله تمول المؤسسة نفسها بنفسها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.

2.1. التمويل غير المباشر:

يتمثل في الوساطة المالية بمختلف أنواعها أي الاعتماد على المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، ومن أجل الإشارة إلى طبيعة الوساطة المالية حيث تبرز أهم أطرافها المتمثلة في أصحاب الفائض المالي وهم أولئك الذين تفوق مداخيلهم مجموع نفقاتهم، وأصحاب العجز المالي وهم عكس الطرف الأول ويمثلون الطرف الذي له الحاجة في التمويل.

كما تعرف الوساطة المالية على أنها تلك الهيئات التي تسمح بتحويل التمويل المباشر بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى التمويل غير المباشر، كما أنها تخلف قناة تمر عبرها الأموال بين أصحاب الفائض المال والعجز المالي.

2. أهمية التمويل:[7]

يلعب التمويل دورا هاما في ازدهار وترقية اقتصاد أي دولة إذ يعتبر بمثابة وساطة للتبادل التجاري بحيث تتمثل أهميته فيما يلي:

- تسهيل وتسريع انتقال الفوائض المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي لها عجز؛
- تفعيل الاقتصاد وزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم كتوفير السكن وتحسين الخدمات الصحية وغيرها؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع والبرامج التنموية؛
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة؛
- التمويل عنصر أساسي في بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية؛
- تمكين المؤسسة من تغطية احتياجاتها من العملية الإنتاجية والتسويقية لمواجهة جميع المصاريف المتعلقة بالاستغلال مثل أجور العمال ومصاريف الكهرباء وغيرها.

[7] لوندي فاطمة، منصور شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المبحث الثاني: آليات تمويل القطاع الزراعي

يعد التمويل الآلية التنفيذية التي تكفل الحصول على النقدية اللازمة والأساسية لتمويل الاستثمارات والتي تسعى دائما لتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة بغرض زيادة الإنتاجية، ويعتبر التمويل الزراعي نوع من أنواع التمويل الموجه للقطاع الزراعي فالتنمية الزراعية لا تقوم لها قائمة إلا بتوفر موارد مالية لازمة للنشاط الزراعي واستمراره.

المطلب الأول: ماهية التمويل الزراعي[8]

1. مفهوم التمويل الزراعي:

توجد عدة تعاريف للتمويل الزراعي من بينها نجد التعاريف التالية:

• التعريف الأول: يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم، وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كأسمدة وغيرها.

• التعريف الثاني: هو فرع من فروع الاقتصاد الزراعي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة، وكيفية استخدامها مثل السعي لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتقليل التكاليف الإنتاجية وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المقتصد الزراعي، حيث يدرس التمويل الزراعي إمكانية توافر رأس المال من مصادر مختلفة، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة.

• التعريف الثالث: التمويل الزراعي هو تلك المعاملات المالية المرتبطة بالنشاطات الزراعية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات المالية والأسر الزراعية داخل المناطق الريفية.

• التعريف الرابع: التمويل الزراعي هو الطريقة التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي أي أنه يتضمن الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة لإنفاقه في الإنتاج والتسويق الزراعي.[9]

يتضح من هذه التعاريف أن التمويل الزراعي هو توفير الأموال اللازمة لهذا القطاع في إطار تطوير الإنتاج الزراعي، وتقديم فرصة للمزارعين المستثمرين في استغلال أراضيهم واستصلاحها، وذلك من خلال التدعيم برأس المال من مصادر مختلفة. إن التمويل الزراعي ركيزة هامة في تطوير القطاع الزراعي وهو كغيره لديه أهمية وأهداف عديدة.

---

[8] ألفة بوذراع، آسيا بوشقرة، تقييم دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع القطاع الزراعي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018-2019، ص 13.

[9] استرجعت بتاريخ 2025/02/23 من https://www.amf.org.ar

2. أنواع التمويل الزراعي:[10]

إن للتمويل الزراعي العديد من الأنواع نذكر منها ما يلي:

1.2. التمويل الذاتي:

إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه واللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله، ونجاح التمويل الذاتي يرتبط بعدد من الشروط والظروف الداخلية والخارجية أي التي تتعلق بالمشروع ذاته أو التي تتعلق بظروف السوق التمويلية (سوق النقد وسوق رأس المال).

وللتمويل الذاتي مزايا كما أن له عيوبه تتبلور ميزته الأساسية في اعتباره المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي وبأقل تكلفة ممكنة وهذا يؤدي تقريبا إلى انعدام الخطر في حالة ما لم يحقق الاستثمار الجديد النتائج المرغوبة منه.

2.2. التمويل بالقروض:

يعتبر القرض البنكي الزراعي تمويل خارجي وهو من العوامل الضرورية التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة كما أن القرض البنكي يعد تلك العملية التي يرضى بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءً على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين قروض بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية عجز في السيولة تمكنه من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل أغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك بدل عن العميل لدى الغير.

تكون القروض الزراعية، سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع، إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي والأجهزة والعتاد الزراعي.

وللائتمان الزراعي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها ويعرف على أنه إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها.

3.2. الدعم الحكومي:

تعمل الحكومات وفي إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي وهو الهدف الأول المنشود من هذا القطاع.

[10] مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1988، ص 263.

ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.

إن المؤسسات الحكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة تتولى الحكومة الاتفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة. ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة واحدة أو كوحدات من المهمات الأخرى وضمن برنامج تنموي معين وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القرض نقدا أو عينا في حين تتولى مؤسسة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك.

كما استفادت كل الولايات من البرامج التمويلية الموجهة للقطاع الزراعي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبر مختلف القنوات التمويلية المنشأة بذات الغرض كالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)، كما عملت مديريات المصالح الفلاحية في كل ولاية على تسيير مختلف صناديق الدعم، الأمر الذي يؤكد دعم الدولة للقطاع الزراعي من خلال توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية الزراعية.

3. أهداف التمويل الزراعي:[11]

يساهم التمويل الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتحسين دخل المزارع ومستوى معيشته من خلال تحقيق الآتي:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة من خلال توفير القروض المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل لمواجهة الاحتياطات المختلفة؛
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم، وزيادة كفاءة الاستخدام مثل الموارد المتوفرة وتطويرها؛
- توسيع نطاق العمل الزراعي ومن ثم تمكين المزارعين من تخفيض تكاليفهم والحصول على فائدة اقتصادية؛
- زيادة كفاءة الإنتاج عن طريق تسهيل حصول المزارعين على الماشية والآلات الزراعية الحديثة وشراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور وإحلال الآلة محل الأيدي العاملة؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا، والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات، والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف؛
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

[11] ألفة بوذراع، آسيا بوشقرة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

4 . أهمية التمويل الزراعي:[12]

تتجسد أهمية التمويل الزراعي في عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

- يمنح الفرص لصغار المزارعين والمستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل؛
- يساعد على تعزيز دخول العاملين بالزراعة فتتحسن مستويات معيشتهم ومدخراتهم؛
- يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين فيساعدهم على ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته؛
- يحسن من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛
- يمكن من مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات وذلك لأن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي.

المطلب الثاني: أشكال القروض الممنوحة في القطاع الزراعي ومصادرها

1. أشكال القروض الممنوحة في القطاع الزراعي:[13]

تختلف القروض من حيث النشاط الذي يتم تمويله وترجع أهمية تحديد أشكال وأنواع القروض التي يمكن منحها إلى الارتباط الوثيق بين نوع القرض لكل من طبيعة نشاط المقترض وطبيعة نشاط البنك وقد يكون مقيدا كليا أو جزئيا بمنح القروض للمشروعات الزراعية وتأخذ هذه القروض عدة أشكال هي:

1.1. أشكال القروض حسب النشاط الممول:

- **قروض استثمارية**: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية والهدف منها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي خاصة.
- **قروض استهلاكية**: يقصد بها تلك القروض التي تقدم للأفراد بغرض تمويل مشاريعهم وذلك بهدف تشجيع الاستهلاك وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية.

2.1.أشكال القروض حسب الغرض:

- **قروض زراعية:** يقصد بها تلك القروض الممنوحة للمزارعين لتمويل أنشطتهم الفلاحية وما يرتبط بها وعادة ما تكون هذه القروض من النوع الذي يستحق خلال العام.

[12] لوندي فاطمة، منصور شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[13] سهام بويدية، وهيبة بن أم هاني، دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022-2023، ص 11.

- **قروض عقارية:** يقصد بها تلك القروض التي تستخدم في تمويل مباني قائمة بالفعل أو في تمويل إنشاء مباني جديدة وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة يسدد خلالها القرض على أقساط أو يسدد دفعة واحدة.

- **قروض الاستغلال:** وهي تلك القروض المخصصة لتمويل الجانب الاستغلالي للمؤسسة والتي تكون موجهة للنشاطات الصغيرة أو المتوسطة والتي تستهلك بسرعة أثناء عملية الإنتاج.

- **قروض الاستثمار:** وهي تلك القروض المقدمة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة وتمويل استثماراتها، الشيء الذي يتطلب تواجد هذه الأموال لمدة قد تكون طويلة تحت تصرف المؤسسة وهو ضروري سواء للتحديث أو التطوير أو الاستبدال أو الإحلال أو التوسع أو الصيانة وهذه الأمور تعتبر هامة بالنسبة للمستثمر الصغير لأن عليها تتوقف طاقته الإنتاجية ومستوى إنتاجيته وقدرته التنافسية.

3.1. أشكال القروض حسب المدة (الآجال):

- **قروض قصيرة الأجل:** وهي تلك القروض الموجهة للمزارعين لتمويل محاصيلهم الزراعية وتكون مدتها قصيرة والتي لا تتجاوز في العادة مدة سنة.
- **قروض متوسطة الأجل:** وهي تمتد من 3 إلى 5 سنوات تقريبا وهي تلك القروض التي تمنح للمزارعين والمخصصة لتمويل مشروعات التي تعطي إنتاجا مثل تربية المائية، الدواجن، إلخ.
- **قروض طويلة الأجل:** وهي تلك القروض المخصصة لتمويل الاستثمارات مثل استصلاح الأراضي وتحسين طرق الري وتتراوح مدتها من 5 إلى 10 سنوات أو أكثر.

4.1. أشكال القروض حسب نوع الضمانات:

- **قروض غير مضمونة:** هي القروض التي تكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

- **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهي القروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو بعض الأجهزة الكهربائية، إلخ.

- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية.

وتجدر الإشارة إلى أن التمويل البنكي للقطاع الزراعي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:[14]

– الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الزراعية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى؛

[14] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 92.

– تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الزراعية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الزراعي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع فإن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها؛

– المستوى المتخلف من التكنولوجيا الزراعية وضرورة امتداد الائتمان الزراعي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف؛

– ارتباط الائتمان الزراعي بالسوق العالمية للتصدير فقد أدت المبادرات الرامية إلى دعم المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الإعانات، وبرامج التدريب، والحصول على الائتمان إلى تمكين المزارعين المحليين، وتمكينهم من المساهمة بشكل كبير في سوق الصادرات.

2. مصادر القروض الممنوحة في القطاع الزراعي:[15]

في كثير من الأوقات يجد المزارع نفسه في حاجة إلى أموال يقوم باستخدامها في العمليات الزراعية وخاصة في بعض المواسم وإن وجدت مثل هذه الأموال مع كبار المزارعين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين ومتوسطيهم، لهذا نجد معظم المزارعين يلجؤون إلى الاقتراض حيث مصادر الاقتراض متعددة ومختلفة من بلد لآخر إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية، كما هو موضح في الشكل أسفله:

الشكل رقم (ا-01): مصادر التمويل الزراعي

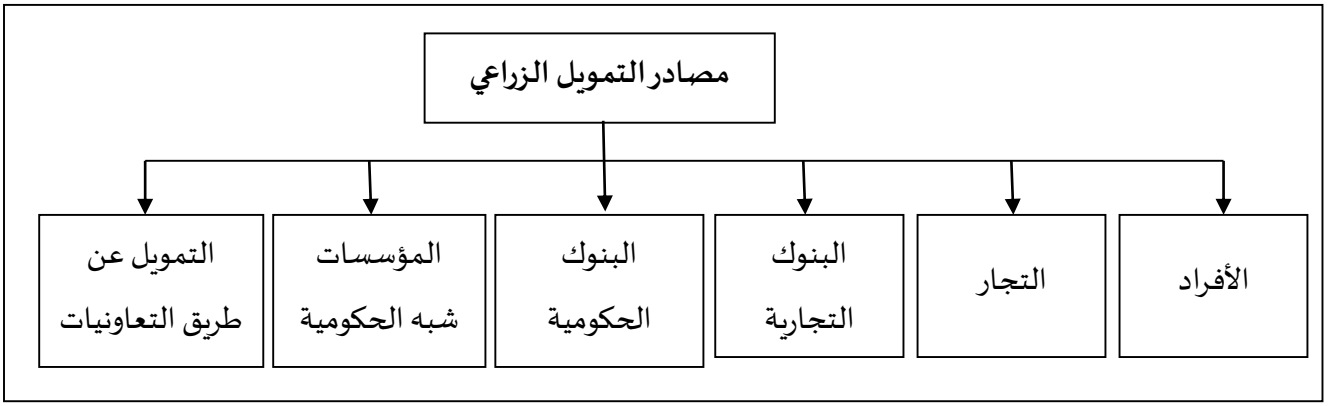

المصدر: لوندي فاطمة، منصور شهرة، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات -491-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020-2021، ص 24.

- **الأفراد:**

هناك الكثير من الأفراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيلها بدل تجميدها. لهذا فعندما يطلب منهم المزارعون الأموال يقومون بتقديم المبالغ المالية المطلوبة بفوائد قد تكون جد كبيرة، حيث تقوم هذه الفئة من الأفراد بانتهاز فرصة احتياج المزارع ولأنها محترفة لهذا العمل فهي تبحث عن أكبر عائد ممكن من تشغيل الأموال المتاحة لديها، كما أن المزارع خاصة في القديم لا يجد مصدر آخر أحسن رفق به مما يجعله يلجأ إلى الاقتراض.

[15] لوندي فاطمة، منصور شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- **التجار:**

وهذه الفئة أخطر من الفئة السابقة على المزارع ومحصوله حيث يقوم التجار بإقراض المزارعين عند اللجوء إليهم بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج لهذه الفئة من التجار بشروط معينة وحتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيع المنتوج للتاجر المقرض.

ولا شك أن هذه العملية أخطر من الأولى على المزارع، لأنه يقوم بدفع فوائد القرض وفي نفس الوقت يجبر على بيع المحصول إلى التاجر وخاصة إذا رأينا الظروف التي يتم فيها العقد وبالتالي التبعية المالية التي يتخبط فيها المزارع.

- **البنوك التجارية:**

وهي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح حيث تعتبر كأداة مهمة لمنح التمويل اللازم للمزارعين وخاصة إلى كبارهم وعلى العموم فإن هذه البنوك لا تقوم بصنع قروض للفلاحين بشكل كبير وذلك للأسباب التالية:

- البنوك التجارية مؤسسات محترفة لمثل هذا العمل ودورها الأساسي هو البحث عن الربح؛
- تقديم قروض صناعية ملائمة مع هدفها أكثر من القروض الموجهة للمزارعين؛
- تعرض الإنتاج الزراعي لمخاطر أكثر مما تتعرض لها عملية الإنتاج الصناعي وذلك لأن الإنتاج الزراعي يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف الطبيعية والمناخية.

إن هذه المصادر الخاصة بالتمويل الزراعي (الأفراد، التجار، البنوك التجارية) تعتبر التمويل كوسيلة خاصة لاستثمار أموالهم والحصول على أكبر ربح ممكن دون الأخذ بعين الاعتبار شؤون المزارعين والقطاع الزراعي ككل أي لا يعنيهم الاهتمام بتحسين وسائل الإنتاج أو رفع المستوى المعيشي للمزارعين وبالتالي تنمية القطاع الزراعي وتطويره.

- **البنوك الحكومية:**

هي تلك البنوك المختصة في تمويل الفلاحة حيث تسهر على توفير القروض اللازمة والمناسبة لأكبر عدد من المزارعين لأن صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الزراعية تحد من إمكانيتهم في الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة فيما يخص زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية حيث تقوم هذه البنوك بتمويل المزارعين حسب احتياجاتهم المالية وبأقل تكلفة ممكنة كما تفرض أسعار فائدة منخفضة.

وهناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الزراعي حيث تم إنشاء عدة بنوك خصيصا لأداء هذه المهمة مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر عام 1982.

- **المؤسسات شبه الحكومية:**

تقوم هذه المؤسسات بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية، ما عدا الفائدة على القروض في مثل هذه المؤسسات تكون موجودة إلى لم نقل مضمونة من طرف الحكومة كما أن رأس المال لهذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد.

- **التمويل عن طريق التعاونيات:**

تعتبر التعاونيات المتخصصة في التمويل الزراعي أحسن مصدر للتمويل لأنها أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل كما أنها تقوم بتقديم القروض على أسس صالحة ومقبولة لجميع المزارعين مهما كانت حيازتهم. وحتى المزارعين نجدهم يفضلون التعامل مع التعاونيات على غيرها من أشكال التمويل لأن هذا النوع من مؤسسات التمويل تعتمد على البساطة في تقديم القروض ولا تطلب كثيرا من الضمانات لأنها على دراية بمستوى كل متعاون معها.

وتعتبر التعاونيات المعنية بالزراعة أفضل مصدر لتمويل أعضائها والائتمان الزراعي الذي يتدفق من خلال التعاونيات تصاحبه رقابة ذاتية تقلل من المخاطر ويضيف مزيدا من الثقة.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي

قبل التطرق إلى شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي، سنعرض تصنيفات التمويل الزراعي.

1. تصنيفات التمويل الزراعي:[16]

يصنف التمويل الزراعي حسب عدة معايير نذكر من بينها ما يلي:

1.1. التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

- **القروض العقارية:** الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافة للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري واستصلاح الأراضي وأية تحسينات أخرى في المزرعة وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة.

- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل وللإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي والأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

- **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2.1. التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف:

- قروض الزراعات المطرية.
- قروض الثروة الحيوانية.

[16] لوندي فاطمة، منصور شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- قروض التصنيع الزراعي.
- قروض الإسكان الريفي.
- قروض التسويق الزراعي.

3.1. قروض حسب الجهات المستفيدة:

- قروض الأفراد.
- قروض التعاونيات.
- قروض الشركات.
- قروض القطاع العام.

4.1. التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي:

- البستنة.
- المحاصيل الحقلية.
- الثروة التي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها.
- الثروة السماعية.
- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

5.1. التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:

- **القروض الإيجابية:** وهي تلك القروض التي يمكن المقترض من خلالها الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجنب ذلك.

- **القروض المحايدة:** وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر.

- **القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فهي تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

6.1. تصنيف القروض بحسب أجل الاسترداد:

- **قروض طويلة الأجل:** حيث تزيد فترة التسديد عن 5 سنوات وعادة ما يتم استخدامها لاقتناء الأراضي الزراعية وإنشاء المباني اللازمة لممارسة النشاط الزراعي.

- **قروض متوسطة الأجل:** والتي يكون موعد الاسترداد فيها ما بين سنة و5 سنوات وفي الغالب تستخدم هذه القروض في استخدام الآلات والمعدات الزراعية.

- **قروض قصيرة الأجل:** مدة استحقاقها سنة أو أقل وفي أغلب الأحيان يستعمل هذا النوع للأغراض الموسمية التي ترتبط بالدورة الزراعية الواحدة فتخصص لدعم رأس المال العامل في المزرعة كأعمال الحراثة وشراء البذور والمبيدات وأيضا في عمليات الجني والحصاد وتسويق المحاصيل الزراعية.

7.1. تصنيف القروض بحسب الضمانات:

- **قروض بضمان شخصي:** أي الغير مضمونة وهي القروض الممنوحة على أساس ضمان شخصي دون تقديم أي ضمانات عينية أين يتدخل شخص ثاني ويضمن المزارع لدى البنك حيث يتعهد بتسديد القرض في حال تعثر المزارع عن ذلك.

- **قروض بضمان عيني:** وهي القروض الممنوحة مقابل الحصول على ضمان عيني عادة ما يكون عقار.

2. شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي:[17]

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:

– لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج تؤدي بصاحبها إلى النظام السليم للتسويق؛

– إن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛

– منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يفيد من طاقتهم على الإقراض؛

– على المؤسسة المقروضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛

– يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا بالوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي، وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛

– يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المختصة؛

– يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛

– يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وضيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛

– يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إجراء يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح؛

– يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.

[17] ألفة بوذراع، آسيا بوشقرة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

خلاصة الفصل:

تم التوصل من خلال دراسة الفصل الأول الذي تم فيه تسليط الضوء على مفاهيم متعلقة بتمويل القطاع الزراعي أن التمويل يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير الأموال لمتطلبات اقتصادية واجتماعية. فهذه المساهمة فعالة في إنجاح المشاريع المختلفة لاسيما الزراعية التي تحتل مكانة بالغة في اقتصاديات الدول، ولكثرة المشاكل التي عانى منها القطاع الزراعي قامت الجزائر بوضع سياسات زراعية متعددة في ظل البرامج التنموية وهذا كله من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وهو ما سيتم التطرق له بالتفصيل في الفصل الثاني.

الفصل الثانـي

لمحـــة عـــن و اقـــع القـــطاع الزراعـــي في الجزائر

تمهيد:

إن للزراعة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، لا لمساهمتها في الناتج الوطني فقط بل لأنها تمس جانب اجتماعي وسياسي أيضا فنجد أن الدول تولي اهتمام كبير لهذا القطاع والجزائر كسائر دول العالم في هذا السياق كون أن الزراعة تلعب دورا كبيرا في تنمية العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث استطاعت بمنتجاتها المتنوعة أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية (تجارة، صناعة، خدمات مختلفة).

والجزائر من خلال السياسات الزراعية التي تبنتها سعت إلى تنمية القطاع الزراعي نظرا للموارد التي تحوز عليها في هذا الميدان من أراضي خصبة موارد مائية وكذا موارد بشرية مهمة يمكنها تعزيز الانطلاقة الحقيقية في القطاع الزراعي والذي يعتبر أحد محركات استراتيجية التنويع الاقتصادي.وللإلمام أكثر بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي الجزائري
- المبحث الثاني: السياسات الزراعية في ظل البرامج التنموية في الجزائر ومؤسسات التمويل الزراعي

المبحث الأول: و اقع القطاع الزراعي الجز ائري

تعتبر الزراعة من الأنشطة القيمة التي مارسها الإنسان ولازال يحافظ على ممارستها فتتطور طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاد الدول، بحيث ينفرد النشاط الزراعي عن بقية الأنشطة الاقتصادية من حيث طبيعته وعناصر الإنتاج المطلوبة بالنسبة له، وذلك لصعوبة التحكم في جوانب ارتباطه ببعض المتغيرات التي يصعب السيطرة عليها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي العام للزراعة[18]

1. تعريف الزراعة:

من أهم تعاريف الزراعة نجد الآتي في بعض المعاجم اللغوية القديمة:

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين[19] *Ager* أي الحقل، وكلمة *Cultura* أي العناية أو الرعاية وعلى ذلك فإن الزراعة بمفهومها الضيق هي العناية بالأرض، أما الزراعة في الوقت الحالي وبمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة عن هذه العملية بل تعددت إلى أمور أخرى نتيجة التنوع وتعدد نشاط المزارع فأصبح المزارع يقوم بالإضافة إلى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها:

- **رعاية الحيوان وتربيته:** وهي من أهم فروع الزراعة وتزدهر حيث تتوفر الأراضي وحيث يتوفر رأس المال والمعرفة الفنية.
- **العناية بالأشجار:** وهي من الزراعات المتخصصة وتتطلب خبرة فنية ورأس مال وتعود على القائمين بها بعائد مرتفع.
- **العناية بالغابات:** وهي عملية هامة في العديد من البيئات.

كما تعرف الزراعة على أنها علم وفن صناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان[20]. علم لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة. وفن لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات المزارع وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال. فمفهوم الزراعة يشمل العديد من الأنشطة المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان.

أما المشرع الجزائري فقد أورد التعاريف التالية:[21]"يعتبر الفلاح كل شخص طبيعي يمارس أنشطة فلاحية وهو كل نشاط مرتبط لسير دورة نمو منتوج نباتي أو حيواني وتكاثره"، كما تعتبر الأنشطة الفلاحية "كل نشاط يستند إلى

---

[18] خالد راغب الخطيب، المحاسبة في المنشآت والمؤسسات الزراعية، دار البداية، عمان، 2009، ص 156.

[19] نسبة إلى الكلمة اللاتينية"agricultura".

[20] روان فطوم، مكاحلي مليكة، دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية-دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،-2024 2023، ص 31.

[21] المادتين2 و3 منالمرسوم التنفيذي رقم 96-63، المؤرخ في 27 يناير 1996، يعرف النشاطات الفلاحية ويحدد شروط الاعتراف بصفة الفلاح وكيفياته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 1996، ص12.

الاستغلال أو هو امتداد له لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية، وتحويلها تسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال"، بشرط أن يكون مالك أراضي أو مربي ماشية يتولى بنفسه وتحت مسؤولية إدارة مهام التسيير ومراقبتها ومتابعتها أو أن يكون حائزا لعقد إيجار أو انتفاع مبرم مع المالك وصرحا بكونه نقدا أوعينا.[22]

من التعاريف السابقة نستطيع القول أن الزراعة هي نشاط اقتصادي بالأساس وهذا الأخير يستهدف النباتات والحيوانات وفي حالة عده نشاطا اقتصاديا فهذا يعني الكثير من القطاعات الأخرى ستحصل على القيم المضافة الناتجة عن هذا النشاط لاسيما قطاع العمل والتصنيع وقطاع التجارة، إلخ، الأمر الذي يعزز أهمية الزراعة والمزارعون فقد كانت ولازالت بعض الطرق التقليدية تمارس باستخدام الأدوات البسيطة الهدف منها الاكتفاء الذاتي وبعض المردودات المادية التي تكفي للعيش بكرامة، أما اليوم فالإنتاج الزراعي هدفه الأساسي هو سد حاجات الأسواق وارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية بكافة أشكالها.

2. أنواع الزراعة[23]:

تتنوع الأنشطة الزراعية باختلاف الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تصنيف الزراعة إلى عدة أنواع وفقا لمعايير مختلفة:

1.2. حسب مستوى التقنية المستعملة:

- **الزراعة التقليدية:** هي تلك الزراعة التي تعتمد على الأساليب والممارسات التي تتوارثها الأجيال، مع استخدام الأدوات البسيطة والأسمدة الطبيعية ومن مميزاتها سهولة التكيف مع الظروف الطبيعية، الاعتماد على الأيدي العاملة المحلية، تقليل الاعتماد على المدخلات الخارجية. إلا أن لهذا النوع من الزراعة عيوب تتمثل في إنتاجية أقل مقارنة بالزراعة الحديثة، استغراق وقت طويل في الحصاد، تعرض المحاصيل للأمراض.
- **الزراعة الحديثة:** هي تلك الزراعة التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكارات الحديثة، مثل استخدام الآلات الزراعية، الأسمدة الكيماوية، المبيدات الحشرية، والتحسينات الوراثية للمحاصيل. ومن مميزاتها زيادة الإنتاجية، تحسين جودة المحاصيل، توفير الوقت والجهد، وتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة. إلا أن لهذا النوع من الزراعة عيوب تتمثل في ارتفاع التكاليف، الاعتماد على المدخلات الخارجية، إمكانية تأثير مبيدات الآفات على البيئة.

2.2.حسب نوع الإنتاج:

- **الزراعة النباتية:** هي تلك الزراعة التي تركز على زراعة المحاصيل النباتية، مثل الحبوب، الخضروات، والفواكه.ومن مميزاتها توفير الغذاء للإنسان والحيوان، توفير مصادر دخل للمزارعين، الحفاظ على التنوع

[22] بوراس محمد، "تجمعات المصالح المشتركة الفلاحية في الجزائر"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 02، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، 2020، ص 375.

[23] استرجعت بتاريخ 2025/05/26 من https://enbat.com/services/trdfrm

البيولوجي. إلا أن لهذا النوع من الزراعة عيوب تتمثل في تعرض المحاصيل للأمراض والآفات، الحاجة إلى استخدام المبيدات والأسمدة، إمكانية استنزاف التربة.

- **الزراعة الحيوانية:** هي تلك الزراعة التي تركز على تربية الحيوانات، مثل الأبقار، الغنم، الدواجن، والأرانب.ومن مميزاتها توفير اللحوم، الحليب، البيض، والمنتجات الحيوانية الأخرى، توفير فرص عمل في قطاع تربية الحيوانات، توفير مخلفات حيوانية يمكن استخدامها كأسمدة طبيعية. إلا أن لهذا النوع من الزراعة عيوب تتمثل في تلوث البيئة من قبل مخلفات الحيوانات، الحاجة إلى مساحات واسعة لتربية الحيوانات، إمكانية انتشار الأمراض بين الحيوانات.

3.2. حسب شدة الاستغلال:

- **الزراعة الكثيفة:** هي تلك الزراعة التي تسعى لإنتاج أكبر قدر من المحاصيل من مساحة صغيرة من الأرض، باستخدام تقنيات متقدمة وكميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات. ومن مميزاتها زيادة الإنتاجية، تقليل الاعتماد على المساحات الزراعية، توفير الغذاء للمزيد من السكان. إلا أن لهذا النوع من الزراعة عيوب تتمثل في إمكانية تلوث التربة والمياه، استنزاف التربة، الحاجة إلى استخدام المبيدات والأسمدة بكميات كبيرة.

- **الزراعة الواسعة:** هي تلك الزراعة التي تعتمد على استخدام مساحات واسعة من الأرض لزراعة المحاصيل، مع الاعتماد على الأساليب التقليدية والأيدي العاملة.ومن مميزاتها سهولة الإدارة، تقليل الاعتماد على التكنولوجيا، إمكانية الاستفادة من الأراضي الواسعة. إلا أن لهذا النوع من الزراعة عيوب تتمثل في إنتاجية أقل مقارنة بالزراعة الكثيفة، استغراق وقت طويل في الزراعة والحصاد، إمكانية استنزاف التربة إذا لم يتم استخدام الأسمدة الطبيعية.

3. الخصائص الاقتصادية للزراعة:[24]

إن معرفة الخصائص الاقتصادية للزراعة تعد مسألة بالغة الأهمية لوضع البرامج التنموية المناسبة للقطاع الزراعي، ومن بين السمات التي تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى نذكر:

- **المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر:**

تستأثر المدن والمراكز الحضارية بالنصيب الأوفر من المشاريع التنموية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المتخلفة والنامية. وقد نتج عن ذلك تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف، ومما لا شك فيه هو عند توجيه نصيب وافر من التنمية للمناطق الريفية بدواعي تحقيق الأمن الغذائي القومي، سوف يساهم ذلك في تعزيز التوازن التنموي بين كل من الحضر والريف وعليه فإن سبب خلق هذا التوازن يرجع بالدرجة الأولى إلى الزراعة.

- **التخصيص المكاني:**

يحتاج النبات والحيوان باعتبارها كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ لذا يصبح الإنتاج الزراعي غير ممكن إلا في مناطق معينة وفي حالة كانت مناطق الإنتاج

[24] روان فطوم، مكاحلي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

بعيدة عن مناطق الاستهلاك يحتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من وصول المنتجات إلى المستهلكين.

- **ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:**

تتميز الموارد الاقتصادية بثبات على مستوى القطاع الواحد وهذه الخاصية تعني أن الغرض من هذه الموارد محددة أو شبه ثابت في نشاط محدد مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى ما يستخدم منها لا يعد جدوى إلا في هذا القطاع ما لم يحدث هذا الاستخدام تغييرا كثيرا في العملية الإنتاجية.

- **توفير المواد الأولية للإنتاج الصناعي:**

يعمل القطاع الزراعي على توفير مختلف المدخلات للقطاع الصناعي وخاصة في الدول النامية التي تفتقر لرؤوس الأموال والتكنولوجيا وغيرها من التطورات التي تعرف بها الدول المتقدمة، وحتى يتمكن القطاع الصناعي في الدول النامية من مواجهة هذه المنافسة لابد لهم استغلال هذه الميزة المتاحة من قبل القطاع الزراعي لتوفره على المواد الأولية وأيدي عاملة بأقل تكلفة.

- **تحسن وضع ميزان المدفوعات:**

وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى بالتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع. ويمكن أيضا من خلال هذه الآلية العمل على تغطية الواردات الأخرى سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمات بالفائض الذي ينتج عن وضعية ميزان المدفوعات.

- **تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:**

الزراعة أكثر عرضة من غيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى بالمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار والبرد الشديد والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية، بينما نجد أن الصناعات يمكنها لدرجة كبيرة من حماية نفسها من التقلبات الجوية بالإضافة إلى عدم تعرضها للأوبئة والأمراض التي تتعرض لها الزراعة.

- **موسمية الإنتاج الزراعي:**

بسبب خضوع الإنتاج الزراعي لعوامل المناخ فإنه يتعذر إنتاج منتوجات زراعية نباتية بشكل منتظم ومستمر ويترتب على ذلك تواصل المنتوجات الزراعية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج وندرة في عرضها خارج هذه الفترة.

- **ارتفاع نسبة التكاليف:**

تشكل التكاليف الثابتة في أي قطاع زراعي نسبة كبيرة من التكاليف الكلية، حيث تتمثل هذه التكاليف في الأرض الزراعية، المباني والآلات، ويتحمل المنتج تكاليف صيانة هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أم لا.

4. موارد القطاع الزراعي:[25]

لكل نشاط اقتصادي موارد متنوعة تعمل على تحريك مختلف الأنشطة المكونة له ولعل من بين هذه الموارد نجد ما يلي:

- **الموارد الطبيعية:**

هي عبارة عن موارد متصلة بالطبيعة لا يمكن التحكم فيها وإنما التكيف معها كالأرض والماء والمناخ وغيرها. وهذه العناصر تمتزج فيما بينها وتدخل في عملية الإنتاج الزراعي، كما أنها لها دور كبير في مختلف العمليات الزراعية. وبالتالي فهي تؤثر بشكل كبير على المحاصيل الزراعية ولاسيما المنتجات النباتية، كما تعد التكنولوجيا الزراعية أحد الحلول خاصة في عصرنا هذا للتأقلم بهذه المتغيرات الطبيعية، وتستفيد منها بدرجة كبيرة الدول المتقدمة بينما تكاد تكون منعدمة بالنسبة للدول النامية.

- **الموارد الرأسمالية:**

تسمى أيضا الموارد الاقتصادية حيث تشكل أهمية كبيرة في تطور القطاع الزراعي عن طريق تبني واستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تهدف إلى زيادة النتاج الزراعي كما ونوعا من خلال تقديم الخدمات الزراعية والضرورية، إضافة إلى توفير المستلزمات الزراعية المختلفة. أما الخدمات الزراعية، فتمثل خدمات وقاية المزروعات وخدمات الصحة الحيوانية والإرشاد الزراعي والخدمات الخاصة بالأسعار والتسويق والائتمان الزراعي. وهذا كله يؤدي إلى تحقيق تنمية القطاع الزراعي.

- **الموارد البشرية:**

يعد السكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة، وهي ذلك الجزء الذي تنحصر أعمارهم بين الحد الأعلى والأدنى لسن العمل، القادرين عليه، والراغبين فيه، وتضم الجهود البشرية كالتنظيم والعمل. فبالرغم من إحلال محل اليد العاملة، مما يعني تراجع في استغلال اليد البشرية في العملية الإنتاجية، فلا يمكن الاستغناء عنها كليا بسبب بعض النشاطات الزراعية التي تتطلب يد عاملة كتسيير الآلات في حد ذاتها أو نشاطات أخرى كالرعي مثلا. وبالرغم من تأكيد بعض المدارس الاقتصادية على أهمية بعض عوامل الإنتاج الفلاحي مقارنة بعوامل أخرى، إلا أن أهميتها تتأتى من دورها في العملية الإنتاجية الفلاحية من ناحية، والنمو والتقدم الاقتصادي من ناحية أخرى.

5. أهمية القطاع الزراعي:[26]

يلعب القطاع الزراعي أهمية كبيرة من خلال ما يوفره من متطلبات ضرورية لحياة الإنسان وباعتباره منطلق النمو للعديد من اقتصاديات الدول وتتعاظم أهميته بصفة خاصة في:

---

[25] بولفضاوي نسرين ديدية، دور البنوك في دعم نمو القطاع الفلاحي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت -772-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021-2020.

[26] بن صوشة حسين، مولاي لخضر عبد الرزاق، "أثر نمو القطاع الزراعي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص 521.

– توفير الاحتياجات الغذائية: يساهم القطاع الزراعي في العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

– توفير الموارد المالية: يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسا لدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل الغير مباشر في هذا القطاع كالعاملين في التسويق وبيع المنتجات الزراعية.

– توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في هذا القطاع.

– توفير المواد الأولية وتحقيق التكامل القطاعي.

– توفير الشغل واليد العاملة.

– مكافحة الفقر.

– مصدر للعملة الصعبة والتمويل.

– المساهمة في الناتج المحلي والنمو.

– الدور السياسي والتوازن البيئي.

المطلب الثاني: مؤشرات أداء القطاع الفلاحي في الجز ائر

زاد الاهتمام بقطاع الزراعة على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني كما أن أهمية القطاع الزراعي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.

1. إحصائيات الإنتاج الزراعي في الجز ائر:[27]

تعد الزراعة واحدة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتي تحقق حوالي 60% من حاجيات السكان. إذ تتميز الجزائر بطابعها الفلاحي كما تتميز بتنوع محاصيلها الزراعية وثروتها الحيوانية، كما يسود البلد الصيد البحري نظرا لطول ساحلها.في هذا القسم، نستعرض أبرز المؤشرات الكمية لإنتاج المنتوجات الزراعية في الجزائر، مع التركيز على تطورها عبر السنوات استنادا إلى البيانات المتاحة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (MADR) والديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[27] استرجعت بتاريخ 2025/05/12 من الإحصائيات-الفلاحية/https://madr.gov.dz

- **الحبوب:**

تحتل الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني وتتكون أساسا من القمح الصلب والشعير. يشهد إنتاج الحبوب في الجزائر تقلبات كبيرة، وذلك بشكل رئيسي بسبب التغيرات المناخية وإدارة الموارد الزراعية. يوضح الجدول أدناه تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021.

الجدول رقم (II-1): تطور إنتاج الحبوب في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

السنة	2009-2000	2017-2010	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الإنتاج (مليون قنطار)	32,6	41,2	60,6	56,3	43,9	27,8

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (https://madr.gov.dz/الاحصائيات-الفلاحية) والديوان الوطني للإحصائيات (سنوات متفرقة).

خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة. تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3,2 مليون هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017 بلغ معدل هذه المساحة 3,3 مليون هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009). وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى أنمعدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 يقدر بنحو 41,2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26%مقارنة بعقد 2000-2009، حيث يقدر معدل الإنتاج 32,6 مليون قنطار. ويمثل القمح الصلب والشعير على التوالي 51% و29%من إجمالي معدل إنتاج الحبوب للفترة 2010-2017. وقد تواصلت هذه الزيادة إلى 60,6 مليون قنطار في سنة 2017-2018، ثم بدأت بالتراجع خلال الفترة 2018-2019 لتصل إلى 56,3 ثم 43,9 إلى غاية 27,8خلال الفترة 2020-2021. ويعود هذا التراجع إلى ظروف طبيعية مثل تغيرات المناخ وعوامل بشرية مثل نقص وسائل النقل أو تغير السياسات الزراعية، كما ألحقت جائحة كورونا أيضا أضرارا فادحة بالقطاع الزراعي.

والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

الشكل رقم (II-1): تطور إنتاج الحبوب في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

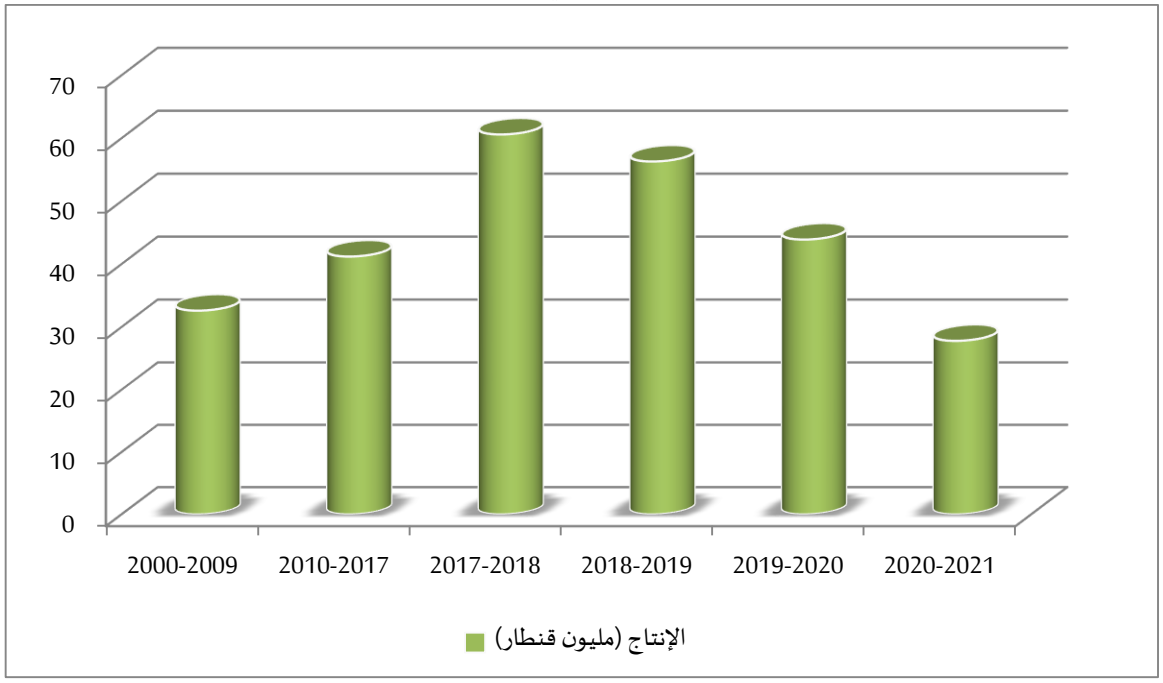

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (II-1) .

- **المحاصيل الصناعية:**

تلعب المحاصيل الصناعية دورا هاما في تطوير الصناعات وذلك بتزويدها بالمواد الخام، كما تعد من الركائز التي يقوم عليها اقتصاد الكثير من البلدان.وفي الجزائر تشهد هذه المحاصيل تطورا ملحوظا في إنتاجها خلال العقود الأخيرة. ويبين الجدول أدناه تطور إنتاج المحاصيل الصناعية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021.

الجدول رقم (II-2): تطور إنتاج المحاصيل الصناعية في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

السنة	2009-2000	2017-2010	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الإنتاج (مليون قنطار)	4,4	10,7	15,8	17,2	19,8	23,9

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (https://madr.gov.dz/الاحصائيات-الفلاحية) والديوان الوطني للإحصائيات (سنوات متفرقة).

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ وتقدر المساحة السنوية المزروعة بمعدل يبلغ حوالي 19380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017.أما بالنسبة للتبغ، فقد بلغ معدل مساحته 4850 هكتار خلال نفس الفترتين. ونلاحظ أن إنتاج الطماطم قد ارتفع بشكل كبير بنسبة 136% وذلك نتيجة لتحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كلغ/هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كلغ/هكتار في فترة 2010/2017.

وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن إنتاج المحاصيل الصناعية شهد تطورا ملحوظا حيث انتقل الإنتاج من 4,4 مليون قنطار خلال الفترة 2000-2009 إلى 23,9 مليون قنطار خلال الفترة 2020-2021. ومن العوامل التي ساهمت في هذه الزيادة استخدام تقنيات زراعية حديثة مثل الزراعة الذكية والمبيدات الحيوية، وتوفير مدخلات زراعية عالية الجودة مثل الأسمدة والمبيدات، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل مناسبة للمزارعين وتوفير البنية التحتية اللازمة.

والشكل التالي يوضح تطور إنتاج المحاصيل الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

الشكل رقم (II-2): تطور إنتاج المحاصيل الصناعية في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (II-2) .

- **الخضروات:**

احتلت الجزائر المراكز الأولى على الصعيد العربي في إنتاج الخضروات، وهذا راجع لشساعة مساحات الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر.يبرزالجدول أسفله تطور إنتاج الخضروات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021.

الجدول رقم (II-3): تطور إنتاج الخضروات في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

	2009-2000	2017-2010	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الإنتاج (مليون قنطار)	51,6	118,1	136,5	146,7	150,7	146,2

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (https://madr.gov.dz/الإحصائيات-الفلاحية) والديوان الوطني للإحصائيات (سنوات متفرقة).

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44%خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009. كما زادت المنطقة المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68%و35% على التوالي، ما بين الفترتين 2002-2009 و2010-2017.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل إنتاج الخضروات زاد بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ 121%مقارنة بالفترة 2000-2009.بالنسبة للبطاطا والبصل، اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات، فقد سجلا زيادة قدرها 143% و102% على التوالي، ليصل هذا الارتفاع إلى 150,7 مليون قنطار خلال الفترة 2019-2020، ثم تراجع إلى 146,2 مليون قنطار خلال الفترة الممتدة من 2020-2021. وهذا التراجع يعود لعوامل طبيعية مثل المناخ والتربة بالإضافة إلى عوامل اقتصادية وسياسية مثل انخفاض الدعم الزراعي وزيادة التكلفة الإنتاجية، كما أن تفشي وباء كورونا كانت له أثار وخيمة والتي انعكست على جميع القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع الزراعي.

والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الخضروات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

الشكل رقم (II-3): تطور إنتاج الخضروات في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

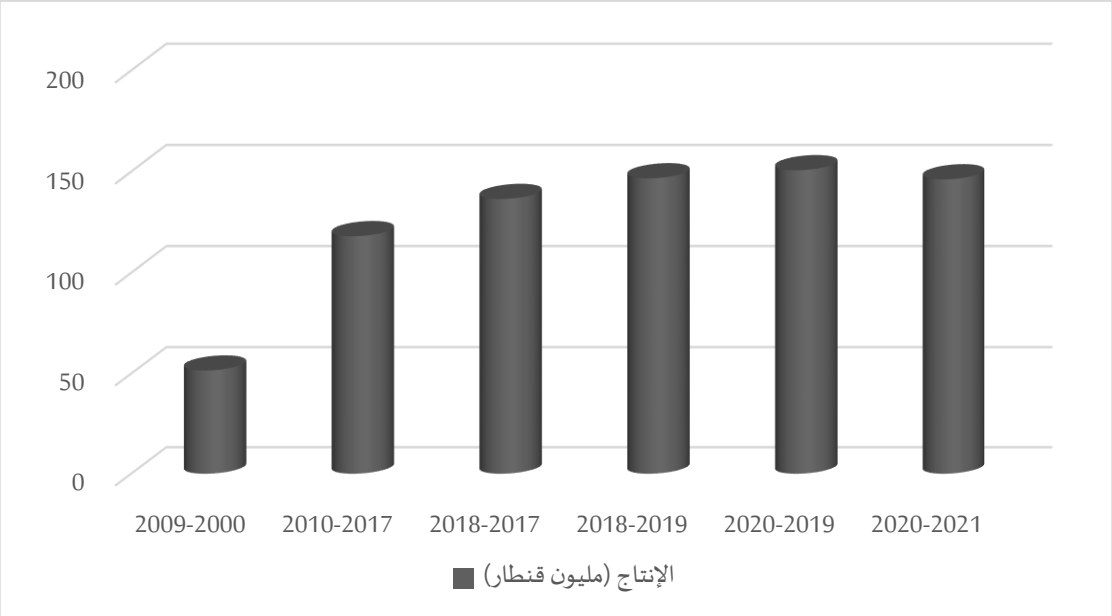

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (II-3).

- **التوفر الغذائي:**

إن التوفر الغذائي هو أحد الركائز الأساسية للأمن الغذائي، والذي يشير إلى قدرة الأفراد على الحصول على طعام كاف وآمن ومغذي في جميع الأوقات.وقد تحسنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ، ولاسيما من أجل:

- القمح (الصلب واللين) بنسبة 29%
- البقوليات (39%)
- الخضروات (184%)
- البطاطا (235%)
- الحمضيات (115%)
- التمور (80%)
- الحليب (69%)
- اللحوم الحمراء (28%)
- اللحوم البيضاء (100%)
- البيض (162%)

- **الأشجار المثمرة والكروم:**

تعد هذه الزراعات جزءا مهما من الاقتصاد الفلاحي والغذائي في العديد من المناطق، حيث توفر مصدر دخل للمزارعين وتساهم في توفير الغذاء، كما يمكن أن يساهم أيضا هذا التنوع في زيادة الدخل للمزارعين.يعرض الجدول التالي تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021.

الجدول رقم (II-4): تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

	2009-2000	2017-2010	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الإنتاج (مليون قنطار)	24,3	46,9	55,2	58,9	60	56,1

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (https://madr.gov.dz/الاحصائيات-الفلاحية)والديوان الوطني للإحصائيات (سنوات متفرقة).

على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار، 39% منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و30% للأشجار المثمرة، و23% للنخيل و8% للحمضيات. وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47% مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58%، والأشجار المثمرة بنسبة 56%، و41% للحمضيات. 20% للنخيل. كما ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل:

- الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102%
- الزيتون 99%
- الحمضيات 91%
- التمور 82%

كما تحسن إنتاج الأشجار المثمرة والكروم بشكل كبير، بحيث شهد تطورا ملحوظا حيث انتقل الإنتاج من 24,3 مليون قنطار خلال الفترة الممتدة من 2000-2009 إلى 60 مليون قنطار خلال الفترة 2019-2020. أما في الفترة 2020-2021 حدث انخفاض طفيف وقد قدر الإنتاج بـ56,1مليون قنطار.

والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

الشكل رقم (II-4): تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (II-4).

- **المواشي:**

تعد الثروة الحيوانية مهمة جدا باعتبارها مصدرا لا غنى عنه لتوفير البروتينات الحيوانية، بالإضافة إلى توفير المنتجات الحيوانية المشتقة مثل الحليب والبيض والأصواف والأوبار وغيرها، وجميعها ضرورية لتغذية وصحة المواطن. والجدول أدناه يوضح تطور إنتاج الأشجار المواشي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021.

الجدول رقم (II-5): تطور إنتاج المواشي في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

السنة	2009-2000	2017-2010	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الإنتاج (مليون رأس)	24,5	33,6	36	36,7	38,1	38,3

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (https://madr.gov.dz/الإحصائيات-الفلاحية)والديوان الوطني للإحصائيات (سنوات متفرقة).

تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول. بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009، حوالي 24,5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33,6مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37%. وقد استمرت هذه الزيادة إلى غاية 38,3 خلال الفترة 2020-2021. ومن بين العوامل التي ساهمت في هذه الزيادة تحسين التغذية، الرعاية الصحية الوقائية، التحسين الوراثي، الإدارة البيئية، التكنولوجيا والتدريب.

خلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام 78% من مجموع الماشية (26.4 مليون رأس)، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14%) والتي تمثل 4,8 مليون رأس، تليها الأبقار التي تبلغ 1,9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%)، أي ما يعادل 6% من مجموع المواشي. وتمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1% و 0,5% من مجموع المواشي.

والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021:

الشكل رقم (II-5): تطور إنتاج المواشي في الجز ائر خلال الفترة 2000-2021

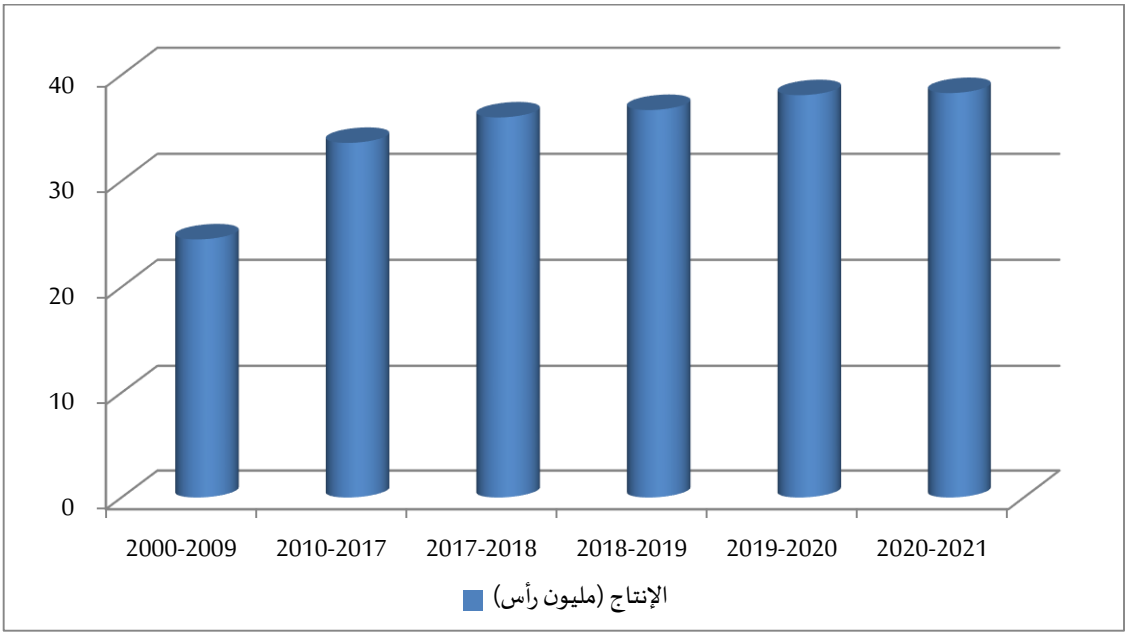

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (II-5).

- **الإنتاج الحيو اني:**[28]

يقصد بالإنتاج الحيواني تلك المنتجات المشتقة من إنتاج المواشي في حد ذاتها مثل اللحوم الحمراء والبيضاء والعسل والأصواف ووحدتها القنطار والحليب ووحدته اللتر والبيض ويحسب بالوحدة أي البيضة. يُظهر الشكل الموالي تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

الشكل رقم (II-6): تطور الإنتاج الحيو اني في الجز ائر خلال الفترة 2000-2020

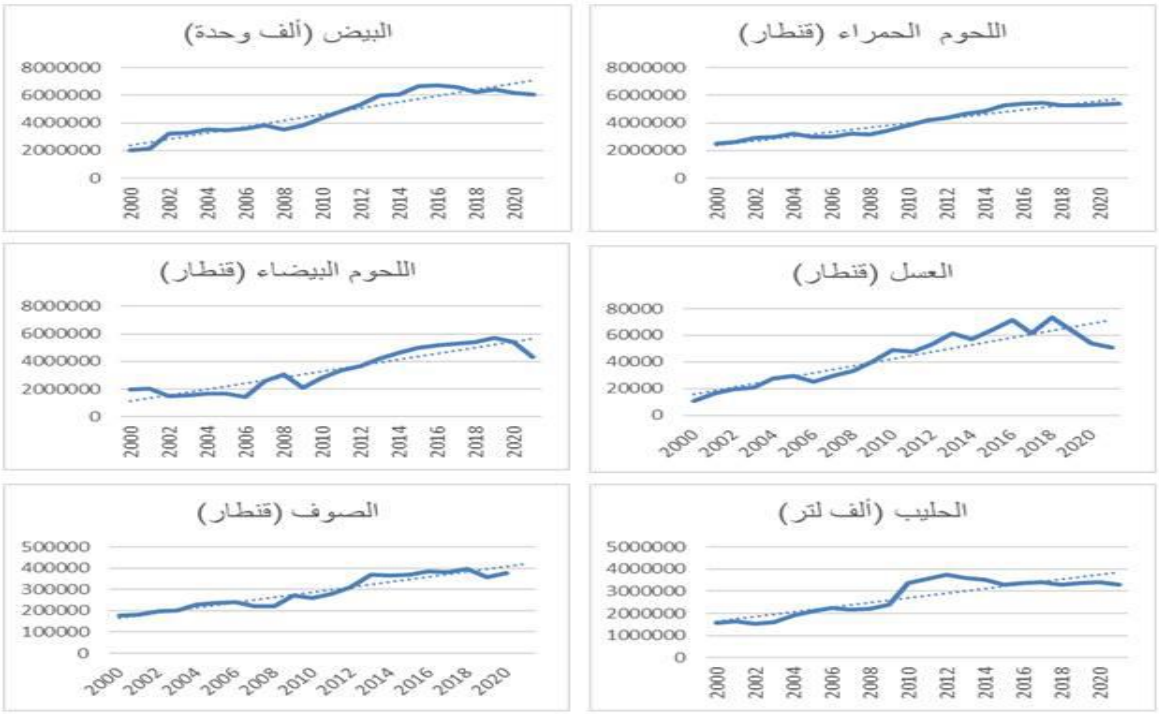

المصدر: عادل زيادي، ليلى شيخة، "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2024، ص ص 252-253.

يتبين من الشكل أعلاه أن جميع أنواع الإنتاج الحيواني تتجه إلى الارتفاع على طول السلسلة الزمنية وفق خط الاتجاه العام لكل نوع ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية حول الإنتاج لكل منتج مشتق:

– تم تسجيل الحد الأدنى لإنتاج اللحوم الحمراء عام 2000 والحد الأعلى عام 2021 بمتوسط إنتاج قدره 4060843 قنطار تمكنت من تجاوزه نصف عدد السنوات.

– تم تسجيل الحد الأدنى لإنتاج اللحوم البيضاء عام 2006 والحد الأعلى عام 2016 بمتوسط إنتاج قدره 3456878 قنطار تمكنت من تجاوزه في أقل من عدد السنوات.

– تم تسجيل الحد الأدنى لإنتاج البيض عام 2000 والحد الأعلى عام 2015 بمتوسط إنتاج قدره 847241 بيضة تمكنت من تجاوزه في أقل من نصف عدد السنوات.

[28] عادل زيادي، ليلى شيخة، "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2024، ص ص 252-253.

– تم تسجيل الحد الأدنى لإنتاج الحليب عام 2002 والحد الأعلى عام 1216 بمتوسط إنتاج قدره 2812544 ألف لتر تمكنت من تجاوزه في أكثر من نصف عدد السنوات.

– تم تسجيل الحد الأدنى لإنتاج العسل عام 2000 والحد الأعلى عام 2018 بمتوسط إنتاج قدره 45242 قنطار تمكنت من تجاوزه في أكثر من نصف عدد السنوات.

– تم تسجيل الحد الأدنى لإنتاج اللحوم البيضاء عام 2006 والحد الأعلى عام 2016 بمتوسط إنتاج قدره 3456878 قنطار تمكنت من تجاوزه في أقل من عدد السنوات.

– تم تسجيل الحد الأدنى لإنتاج الصوف عام 2001 والحد الأعلى عام 2018 بمتوسط إنتاج قدره 293102 قنطار تمكنت من تجاوزه في أقل من نصف عدد السنوات.

2. طرق إسهامات القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:[29]

يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية لأي نشاط اقتصادي بالدرجة الأولى مما يجعل هذا القطاع أداة للتنمية. فهو يعتبر:

نشاط اقتصادي: تعد الزراعة مصدرا من مصادر نمو اقتصاد البلد وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار.

سبيل لكسب الرزق: تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية فهي تتيح فرص العمل لـ 1,3 مليون من أصحاب الحيازات الصغيرة كما تتيح الرفاهية الاجتماعية.

مصدر الخدمات البيئية: يمكن للزراعة أن تكون من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار بها ولا التعويض عنها، منها امتصاص غاز الكربون وإدارة شؤون مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعدده. ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها، يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها. وفي الجزائر، على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها، يبقى القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة من الألفية الثالثة وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الاتفاقيات لديها. وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

- **مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي:**

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر وتتيح هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي إذ

[29] بن صوشة حسين، مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص527- 530.

ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. وقد تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى تبعا لطبيعة اقتصادها أو الأولوية التي توليها لقطاع آخر، وهنا نميز بين الاقتصاد الصناعي، اقتصاد الريع الذي يعتمد على مداخيل المحروقات (الجزائر كنموذج)، زراعي أو خدمي.

- **مساهمة الزراعة في توفير فرص العمل:**

يشكل العمل الزراعي عاملا أساسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر التي سعت منذ استقلالها إلى تكوين نسيج قوة عاملة موزعة على مختلف القطاعات، بهدفخلق مصادر متنوعة من الثروة، من بينها القطاع الزراعي.وقد تجسد ذلك من خلال تسطير العديد من البرامج التنموية. كما حاولت بعث العديد من المشاريع الاستثمارية الزراعية العمومية، وعملت على دعم المشاريع الخاصة ذات الطابع الزراعي (تسهيلات الحصول على القروض الزراعية من خلال بنك متخصص، مشاريع دعم الشباب ومشاريع دعم البطالين ذات الطابع الزراعي).

وتهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها بحيث تكون لها تأثيرا كبيرا في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل. وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة الأراضي الحديثة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة كذلك فإنه يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل الفائض القدرة البشرية العاملة في الزراعة.لكن كل هذه المجهودات لم تساهم في تحسين استيعاب وجدب القطاع الزراعي للعمالة في الجزائر مقارنة مع القطاعات الأخرى.

- **مساهمة الزراعة في توفير الأمن الغذائي:**

تعد قضية الأمن الغذائي وتوفير الغذاء قضية راهنة، فحسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فإن الأمن الغذائي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء الموارد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية من بذور، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا السيئة المؤكدة. وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي. فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الناتج المحلي للغذاء عن مواكبة نمو معدلات الاستهلاك في الجزائر.

ومن أجل كل هذا نجد أن هناك اعتمادات مالية عمومية مخصصة للقطاع الزراعي، حيث عملت الجزائر على إعطاء القطاع الزراعي حقه في التنمية الاقتصادية منذ استقلالها عبر العديد من الخطط التنموية والتي لم تحقق النتائج المرجوة منها خاصة فيما تعلق بتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي. وقد حاولت مضاعفة مجهوداتها بداية من الألفية الثالثة نظرا لارتفاع الطلب الوطني على المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها بسبب الزيادة السكانية وتحسن مستويات المعيشة، وفي محاولة منها لإيجاد قطاعات بديلة للثروة غير قطاع المحروقات والذي عرفت إيراداته تراجعا بداية من المنصف الثاني من سنة 2014[30].

[30] نسيبة معقال، "القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة 2000-2018"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص ص 45-53.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجز ائر[31]

تعاني الزراعة الجزائرية من العديد من القيود والمشاكل التي عرقلت عملية النهوض بها ولعل أهمها:

- **تراجع المساحة الزراعية وتشتتها:**

يمكن تفسير تراجع المساحة الزراعية بمجموعة من العوامل، من أهمها:

– ارتفاع عدد سكان الجزائر بشكل أكبر من زيادة مساحتها الصالحة للزراعة خلال الفترة 1962-2018، حيث نمى عدد السكان بمتوسط 0,523 مليون نسمة سنويا، مقارنة بزيادة ضعيفة في إجمالي المساحة الصالحة للزراعة والتي تقدر ب 0.040 مليون هكتار سنويا. هذا إلى جانب نمو التحضر السكاني وتمركزه في مناطق التل الشمالي والتي تتضمن أخصب الأراضي.

– ضعف استصلاح الأراضي الزراعية في الجزائر، أين يعد نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر ضعيف مقارنة بدول أقل مساحة فلاحية وأكثر سكانا منها، حيث بلغ نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة 0,27 هكتار/للفرد بفرنسا و0,26 هكتار/للفرد في إسبانيا، وهي دول تمثل مساحتها الفلاحية 70% و65% على الترتيب المساحة الزراعية للجزائر. هذا مع الإشارة أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الجزائر يتجاوز 2 مليون هكتار.

– كما تعاني الجزائر إضافة إلى تراجع المساحة الصالحة للزراعة وعدم استغلال جزء معتبر من الصالحة منها، من تشتت الأراضي الفلاحية حيث أن قيمة معامل جيني الدالة على توزيع الأراضي تساوي 0,65، وهو بعيد عن 0,3،أي لا توجد عدالة في توزيع المساحة الزراعية على عدد المستثمرات، حيث يحوز عدد كبير من المستثمرين(75,5%)على مساحات صغيرة جدا لا تتجاوز العشرة هكتارات وتمثل 5,2% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، بينما يحوز 24,5% المتبقين على المساحات الكبيرة المتبقية والتي تمثل 84,8% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. ولو نظرنا إلى مشكلة الملكية لوجدنا أن 3,47 مليون هكتار دون سند ملكية و3,9 مليون هكتار خاضعة لقانون الإرث، وهو ما يصعب في الحالتين الاستفادة من الأراضي بشكل مثالي، وخاصة فيما تعلق بالحصول على القروض الزراعية.

- **الندرة المائية:**

تعاني الجزائر على غرار العديد من دول العالم من الندرة المائية، أين عرف نصيب الفرد من المياه المتجددة لديها تراجعا كبيرا من 998,3 م^3/للفرد/سنة عام 1962 إلى 371م^3/للفرد/سنة خلال سنة2022[32]، وهو يقع تحت حد الندرة المطلقة لمؤشر "فالكينمارك"[33] المقدر بـ 500م^3/للفرد/سنة أي ندرة مائية حادة. وهنا تجدر الإشارة بأن اعتماد الجزائر بشكل رئيسي على الموارد المائية المطرية في الإنتاج الفلاحي يهدد استقرار أمنها الغذائي، هذا بسبب تعرضها من حين لآخر لموجات الجفاف، ومع احتمال تعرضها للتغيرات المناخية السلبية مستقبلا.

[31] نسيبة معقال، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-53.

[32]Amrouni, S. H. (2024). Analyse de la situation de la plasticulture et des cultures maraichères en Algérie : Quel développement dans les régions sahariennes ?, *AFRIMEDAJ-Al Awamia*, n°145, p. 235.

[33] يُعدّ مؤشر فالكينمارك أداة تُستخدم لقياس توفر المياه العذبة للفرد. ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم درجة الإجهاد المائي الذي تعاني منه دولة أو منطقة معينة.

- **ضعف المكننة الزراعية:**

تعتبر الآلات الزراعية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الزراعية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الإنتاجية للهكتار وجني المحصول في الوقت الأمثل لتحقيق أكبر عائد ممكن. ويمكن أن نفسر الضعف في الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر بضعف قدرة الفلاح على اقتناء هذه الآلات لغلاء أسعارها؛ فهو يلجأ غالبا لكرائها في أوقات الحرث والحصاد، ما يتسبب بشكل عام في عملية الزرع والحصاد عن فتراتها المثلى وبالتالي تتأثر المردودية الزراعية بشكل سلبي.

- **ضعف استخدام الأسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية:**

تعتبر الأسمدة والمبيدات الحشرية الزراعية من أهم مقومات المردودية الزراعية العالية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنبات ومن الحشرات أو الأعشاب الضارة. يعبر معدل استخدامها إلى حد ما عن مدى وعي وكفاءة الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الزراعية من جهة ثانية. يمكن أن نفسر ضعف استخدامها بمجموعة عوامل أهمها: ضعف تكوين الفلاحين، ضعف قدرتهم على شراء الأسمدة، عدم الحصول على الأسمدة المدفوعة حكوميا في أوقاتها ما يتسبب في عدم استغلالها، منع استخدام الأسمدة في المناطق التي تحتوي على مخزون كبير من المياه الجوفيةحفاظا على جودة هذه الموارد ومنع تلوثها، اختلاف نوع ومكونات التربة من منطقة إلى أخرى.

- **ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الزراعي:**

يعتبر حجم الإنفاق على البحث العلمي مؤشرا دالا على الأهمية التي توليها الدولة لتلبية حاجاتها بالاعتماد على إدماج نتائج هذا البحث في خططها التنموية. يفيد حجم الإنفاق على البحث العلمي الزراعي بالأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع الزراعة أو بالمكانة التي يحتلها فيها، بحيث يشير عموما كبر حجم الإنفاق على الاهتمام بالقطاع وتطوره، بينما يبين صغر حجم الإنفاق ضعف الاهتمام به وتخلفه.

- **ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي:**

يعود ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي إلى عدة عوامل، من بينها ضعف التمويل مما يجعل من الصعب على المستثمرين تمويل مشاريعهم، وصعوبة الحصول على الأراضي سواء كانت أراضي خاصة أو أراضي تابعة للدولة، إضافة إلى تحديات في البنية التحتية كطرق الري والمستودعات ووسائل النقل مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من كفاءة الإنتاج وارتفاع التكاليف مثل تكاليف شراء الأسمدة والمبيدات الحشرية والأجهزة الزراعية.

- **ضعف الارتباط بالأرض:**

يعد هذا العائق اجتماعيا، وهو متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياتهم الريفية، خاصة فترتي الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي (العشرية السوداء)، حيث شكلت قيدا حال دون تكوين وإرساء طبقة من الفلاحين المرتبطين بالأرض، يمتلكون حيازة دائمة للعقار الزراعي وركام معرفي مكتسب الزراعية. يبرز ضعف ارتباط الفلاحين بالأرض في الجزائر بشكل واضح في تراجع نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي تعداد السكان، حيث بلغت هذه النسبة 66,78% عام 1962 ومن تم تراجعت لـ 38,49% سنة

2002 ووصلت لـ24,73% عام2023[34].يجدر بالذكر أن التقديرات الديمغرافية تشير إلى تغير كبير في توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية في الجزائر خلال العقود المقبلة. ففي أفق سنة 2050، من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان الريفيين إلى حوالي 18%، أي ما يعادل نحو 9,7 ملايين نسمة[35].

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في ظل البرامج التنموية في الجز ائر

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية.

المطلب الأول: السياسات الزراعية التي مر بها القطاع الزراعي في الجز ائر قبل سنة 2000[36]

قامت الحكومات الجزائرية منذ الاستقلال بالعديد من الإصلاحات من أجل تنظيم القطاع الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتتمثل أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

1. قبل التحول نحو اقتصاد السوق:

لقد كان التوقف أكثر عند السياسات الفلاحية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق، التسيير الذاتي والثورة الزراعية أما مرحلة الثمانينات فقد تميزت سياستها بنوع من التردد وعدم اليقين في حين أولت الفلاحة اهتماما متزايدا للفلاحة من منتصف التسعينات وفتحت أبواب الاستثمار الزراعي أمام القطاع الفلاحي.

1.1. نظام التسيير الذاتي:

بموجب مراسيم مارس وأكتوبر 1963 والتي كانت تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية على الاستيلاء الجماعي من قبل الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون، تم إنشاء نظام التسيير الذاتي وتأميم الأراضي الفلاحية حتى تنعكس كل ميولات وأهداف الفلاحين.

تتمثل أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:[37]

- **المرحلة الأولى:** تمتد من 1962 إلى 1968 وتعتبر بمثابة مرحلة النشأة حيث تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات التسيير الذاتي.
- **المرحلة الثانية:** تمتد من 1967 إلى 1975 وفي هذه المرحلة تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة، تم إنشاء تعاونيات، وكذلك الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بمختلف فروعه.قد ركزت هذه المرحلة على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيم فعال دون إيلاء عناية بتوفيق الشروط تحقيق استقلالية تسيير فعالة.

---

[34] استرجعت بتاريخ 2025/05/20 من https://fr.theglobaleconomy.com/Algeria/Percent_urban_population

[35] United Nations (2024). World Population Prospects 2024, Department of Economic and Social Affairs, New York, July.

[36] طه بن الحبيب، "محددات دالة إنتاج القمح في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 6.

[37] روان فطوم، مكاحلي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- **المرحلة الثالثة:** جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة الناجمة عن الإجراءات السابقة بالرغم من كل المحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل. فإنه من الناحية العملية كان فاشلا لهذا فقد اتضح أن تطوير القطاع الفلاحي لم يأتي إلا بتطبيق سياسة فلاحية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا وهذا ما كانت تهدف إليه السياسة الفلاحية الجديدة المتمثلة في الثورة الزراعية.

2.1. الثورة الزراعية:

إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وانعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين، بسبب انخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة. وقد جاءت هذه المرحلة كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية بموجب الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971[38]، وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972. وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"[39]. وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء كانت الأراضي تابعة لملكية الدولة أو البلديات، ونشير أنه بلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونية زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

2. الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة (1981-1990):[40]

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:

– تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS): وذلك بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها، ومن ثم التحكم بمواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية.فقامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار. وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونية الثورة الزراعية.

– إعادة تنظيم القطاع الكبير ذاتيا: حيث أنهلا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيئة تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات وتنظيم استخدام الآلات الفلاحية، وتوفير ما ينقص منها ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي، بحيث أصبحت تمثل قطاعات التنمية الفلاحية (SDA) يشكل القطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية.أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

- ✓ الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.
- ✓ الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط.
- ✓ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA).

[38] الأمر رقم 71-73، المؤرخ في 08 نوفمبر 1971، المتضمن قانون الثورة الزراعية، المؤرخة في 30 نوفمبر 1971، الملغى بالمادة 75 من القانون رقم 90-25، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 97، 1971، ص ص 1642-1668.

[39] مرجع سبق ذكره، ص 1642.

[40] روان فطوم، مكاحلي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية التي مربها القطاع الزراعي في الجز ائر بعد سنة 2000[41]

عملت الدولة على تطبيق سياسة التجديد الزراعي بداية من سنة 2000 من أجل تدارك سلبيات المرحلة السابقة، حيث وضعت برنامج لدعم القطاع الزراعي يستهدف الزيادة الدائمة في مردوديته في جميع الجوانب.

1. المخطط الوطني للتنمية الريفية (PNDA):[42]

شرعتالجزائر ابتداء من سنة 2000 بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كاستراتيجية عملية جديدة لتطوير القطاع الزراعي قصد التوصل إلى تحسين الأمن الغذائي، الذي يمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وفي هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حول تدعيم وتحفيز المستثمرين الفلاحين من أجل:

– تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، الأشجار المثمرة).

– تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح فلاحة الأشجار المثمرة أو تربية المواشي مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.

– توسيع المساحات الصالحة للفلاحة باستصلاح الأراضي الفلاحية وكذا ترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين.

ويقوم هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية هي:

– إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

– تكييف الأنظمة الزراعية.

– دعم استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.

– توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في الفئة إلى 14 في الفئة.

وعند التطبيق الفعلي للبرنامج حددت الوزارة جملة من العمليات لتأطير وتنشيط وتنفيذ البرنامج الخاص بدعم التنمية الزراعية حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2000-2007 حوالي 400 مليار دج، ويؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في:

– صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز(FAC): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 وذلك لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة.

[41] طه بن الحبيب، "محددات دالة إنتاج القمح في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص 7-9.

[42] عائشة بن موسى، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي-دراسة حالة ولاية الوادي (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 5.

– الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA):أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

– القرض الفلاحي التعاضدي: يتم دعم القطاع الزراعي عن طريق القرض الذي طالما ظل مشكل يعاني منه المزارعون كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية والتي يتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بها والذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية.

2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تم إطلاقه رسميا في عام 2001 وخصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1216 مليار دج.تم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب شغل، بجانب تعزيز البنى التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية.

ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بشكل فعال في تحفيز النشاط الفلاحي في الجزائر، من خلال جملة من التدخلات والإجراءات التي استهدفت دعم البنية التحتية والإنتاج الفلاحي. ومن بين أبرز الآثار المسجلة:

– دعم مشاريع استصلاح الأراضي وتوسيع الرقعة الزراعية، لاسيما في مناطق الهضاب العليا والجنوب، مما مكن من استغلال مساحات جديدة للزراعة.

– تعزيز برامج التشجير وتربية الماشية، بهدف تنويع الإنتاج الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الشعب الزراعية والحيوانية.

– تمويل مشاريع الري الصغير والمتوسط، مما ساهم في تحسين التزود بالمياه، ورفع المردودية الفلاحية في المناطق المتضررة من الجفاف والتغيرات المناخية.

– تحسين منظومة التموين بالمدخلات الزراعية، من خلال توفير البذور والأسمدة والآلات الفلاحية بأسعار مدعّمة، وهو ما سهل على الفلاحين تطوير قدراتهم الإنتاجية.

تظهر هذه التدخلات مدى أهمية البرنامج في إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي كرافد حيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكمصدر لخلق فرص الشغل وتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):[43]

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجيهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي وهدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المادي الذي

[43] روان فطوم، مكاحلي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي36,05 دولار سنة 2004[44]. وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و2009 بغلاف مالي قدره 155 مليار دولار أمريكي، وقد تم تقسيمه على خمسة برامج فرعية كالتالي:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد (45,4%).
- تطوير البنى التحتية الأساسية (40,5%).
- دعم التنمية الاقتصادية، لاسيما من خلال الموارد المخصصة للتنمية الريفية والفلاحة (8%).
- تحديث وتوسيع الخدمات العمومية (4,9%).
- تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة (1,2%).

وقد استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من هذه الإصلاحات بـ 312 مليار دج، بحيث أعتمد فيه لتحقيق برامج ذات الاستهلاك الواسع. أما سياسة التجديد الريفي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والرعوية لمكافحة التصحر. كما تجسد هذا البرنامج في دعم التنمية الريفية المستدامة من خلال برامج محلية، على غرار البرنامج الجواري للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI).

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):[45]

لقد خصصت الجزائر في هذا البرنامج التنموي خمس سنوات (2010-2014) وغلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو تخصيصه حتى الآن والذي يقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في برامج إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ضمن الإنعاش الاقتصادي 2004، وتواصلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دعم هو الآخر برامج خاصة أخرى. وتكمن أهداف هذا البرنامج في:

- القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بالموارد البشرية المؤهلة والضرورية للتنمية الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج مسعى متعددة الأبعاد من خلال تجنيد منظمة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.

إن الهدف الأساسي من وراء برنامج توطيد النمو الاقتصادي هو التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى قاطرة للنمو الاقتصادي العام، وينطوي ذلك على البحث عن مواطن الضعف وتطويرها من خلال مشاركة جميع القوى والجهات الخاصة والعامة المرتبطة بالقطاع الزراعي، وتتمثل سياسة التجديد الزراعي والريفي ثالث ركائز أساسية التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية، التجديد الزراعي، التجديد الريفي، تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين.

---

[44] استرجعت بتاريخ 2025/05/07 من https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960/

[45] محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

5. البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي (2015-2019):[46]

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة وخصص لهذا البرنامج ميزانية قدرها 22100 مليار دينار أي 180 دولار أمريكي. ونظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، ولقد باشرت الحكومة الجزائرية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة.

ويمكن القول أن هذا البرنامج ساهم في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تعزيز الإنتاجية وزيادة المساحات المروية وتنظيم استخدام الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تطوير المناطق الريفية والجبلية.كما كان يهدف إلى الحفاظ على التراث وتنميته وتحفيز الشباب على الانخراط في النشاط الفلاحي مع دعم التكوين المهني في المجالات الزراعية.

6. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024):[47]

هذا البرنامج عبارة عن مرحلة انتقالية تسمح بتحقيق إمكانات تطوير الاقتصاد فقد توجهت الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دينار إلى جانب 85919 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار الذي يتوفر على التمويل في الوقت الحالي. كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة من مناطق الظل قد أخذ حصة أكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة والمبرمجة حيث تحتل المرتبة الأولى بـ3216 مشروع من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ إنجاز قدره 67.73 مليار.

إن هذا البرنامج كان له دور مهم في القطاع الفلاحي، حيث ساهم في تحقيق عدة أهداف منها تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتطوير البنية التحتية الفلاحية، وتوفير فرص عمل في القطاع .كما ساهم في زيادة الإنتاجية ورفع جودة المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تعزيز دور الفلاحة في تنويع الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مؤسسات تمويل القطاع الزراعي في الجز ائر[48]

تتمثل مؤسسات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر في ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1. المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

تتمثل في البنوك العمومية المتخصصة في تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، والتي تستهدف تمويل الاستثمارات والنشاطات الفلاحية المختلفة. من أهم المؤسسات التي مارست هذه المهنة في الجزائر نذكر:

[46] روان فطوم،مكاحلي مليكة، مرجع سبق ذكره،ص 40.

[47] ألفة بوذراع، آسيا بوشقرة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[48] روان فطوم،مكاحلي مليكة، مرجع سبق ذكره،ص ص 40- 42.

- **البنك الوطني الجز ائري (BNA):**

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري بمقتضى الأمررقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966[49]، ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي. وتتلخص أهدافه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض القصيرة الأجل والمتوسطة وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والإعتمادات المستندية.
- منح قروض زراعية للقطاع الفلاحي في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي، حيث تواصلت هذه المهمة حتى 1982.
- تمويل الجماعات المحلية.
- تمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.
- منح القروض للقطاع العام والخاص.

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):**

تم إنشاء هذا البنك في إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري سنة 1982، بموجب المرسوم رقم 82-106 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982[50]، وقد أصبح يعد اليوم المؤسسة المالية الرئيسية المكلفة بتمويل الأنشطة الفلاحية والريفية، إضافة إلى مزاولته لنشاطه كبنك تجاري.

وقد أسندت إليه مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة والمتممة للزراعة، وكذلك الصناعات المرتكزة على الزراعة والحرف التقليدية، وكل المهن والمنشآت ذات الطابع الريفي.فتتمثل مهمته الأساسية في منح القروض، والمساهمة في تنمية مجمل قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية التقليدية، وكذا الأنشطة الزراعية الصناعية، وذلك طبقا للتنظيمات والقوانين الجاري بها العمل.

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):**

تأسس الصندوق بموجب قانون المالية لعام 2000، ليحل محل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية. يدعم الصندوق مختلف النشاطات الفلاحية، سواء تلك التي تسبق إنشاء المستثمرة الفلاحية (مثل تحليل التربة، تهيئة الأراضي، وأنظمة الري)، أو التي تتم أثناء مرحلة الاستغلال أو بعدها (كالصناعات الغذائية) وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره.
- تنمية الري الفلاحي.
- حماية وتنمية الثروات الوراثية، النباتية، الحيوانية.

[49] الأمر رقم66-178، المؤرخ في 13 جوان 1966، المتضمن إحداثالبنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 1966، ص ص 02-12.

[50] المرسوم رقم 82-106، المؤرخ في 13 مارس 1982، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 1982، ص ص07-19.

- تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها.
- حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
- تدعيم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة وتخفيض فوائد قروض الفلاحة والصناعة الغذائية على المدى المتوسط والقصير.

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE، سابقا ANSEJ):**

هي هيئة حكومية ذات طابع خاص تم إنشائها في 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996[51]، تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي. كانت تعرف سابقا باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وتحولت رسميا إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بتاريخ 22 نوفمبر 2020، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329[52]. تهدف هذه الوكالة إلى:

- دعم إنشاء المقاولات: توفرANADE الدعم المالي والتقني والتدريبي للمستثمرين الجدد والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية المقاولات: تساعد ANADE المقاولات القائمة على النمو والتوسع من خلال تقديم برامج دعم متنوعة.
- تشجيع الشباب: تحفز الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة من خلال تقديم التمويل والدعم المالي والإداري.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004[53]، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، مهمتها الأساسية هي دعم وتسيير القروض المصغرة لتمويل المشاريع الصغيرة، خاصة للمستفيدين من شرائح المجتمع التي لديها صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي. وتسعى الوكالة إلى المساهمة في خلق فرص عمل ورفع مستوى الدخل، من خلال تمويل المشاريع الصغيرة التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي كما تقدم ANGEM قروضا مصغرة بدون فائدة أو بفوائد منخفضة، وتعمل على دعم هذه القروض من خلال تقديم خدمات المرافقة والتكوين. وتستهدف الوكالة بشكل خاص فئات محدودة الدخل، والنساء، والماكثون في البيوت، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الشرائح التي تحتاج إلى دعم خاص. كما تتبع الوكالة وزارة التضامن الوطني والأسر وقضايا المرأة، ولها فروع في جميع الولايات الجزائرية لضمان تغطية جميع المناطق.

يجدر بالذكر أن كل من وزارة المالية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري قد وقعتا، في شهر فبراير 2025، اتفاقية تهدف إلى تعميم تمويل المشاريع الفلاحية على جميع البنوك العمومية، بعدما كان هذا النشاط

[51] المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء وتحديد النظام الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 يوليو 1998، وبالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003.

[52] المرسوم التنفيذي رقم 20-329، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296، والمتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، 2020، ص ص 08-10.

[53] المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2004، ص ص 08-12.

مقتصرا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط. وتتمثل هذه البنوك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، وبنك الادخار والاحتياط.

2. المؤسسات التي تمول الفلاح عينا:

هي عبارة عن مؤسسات متخصصة في التمويل الفلاحي عن طريق تقديم قروض عينية للفلاحين، أي أنها تمنح المدخلات الزراعية بشكل مباشر للفلاحين مثل العتاد الفلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، البذور، الأسمدة، المعدات، المواشي، وذلك بهدف تسهيل الإنتاج الفلاحي. ومن بين هذه المؤسسات:

- **صندوق التعاون الفلاحي:**

تم إنشاء صندوق التعاون الفلاحي عام 1972 بموجب الأمر رقم 72-64 المؤرخ في 1972/12/02[54]، كامتداد لتجربةالضمان الاجتماعي الفلاحي التي تعود جذورها إلى الحقبة الاستعمارية.وقد جاء هذا الصندوق كنتيجة مباشرة لمبادرة الفلاحين لحماية مصالحهم ومواجهة المخاطر التي يتعرضون لها خلال نشاطاتهم الفلاحية، مما يجعله وسيلة اقتصادية واجتماعية. ويأتي تنظيمه عبر التراب الوطني كما يلي[55]:

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)؛
- 67 صندوق جهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)؛
- 530 مكتب محلي؛
- أكثر من 400 خبير زراعي.

- **التعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات (CAPS):**

هي نوع من التعاونيات الفلاحية التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات لمستفيديها، مثل التموين بالموارد الإنتاجية، وتقديم خدمات تقنية، وتسيير وتطوير المرافق الفلاحية، وتقديم خدمات متخصصة مثل التلقيح الاصطناعي للحيوانات.

- **المكتب الجز ائري المهني للحبوب (OAIC):**

هو مؤسسة عامة ذات طبيعة مدنية واستقلال مالي، مسؤولة عن ضمان تموين الجزائر بالحبوب مرافقة المنتجين في مجال إنتاج الحبوب وتخزين الحبوب بكميات كافية لتلبية احتياجات السوق إذ يعتبر هذا الديوان أحد أهم المؤسسات التي تضمن توفير المواد الغذائية الاستراتيجية للبلاد.

- **المكتب الوطني لأعلاف الحيو انات (ONAB):**

هو مؤسسة حكومية أو عامة تتولى مسؤولية إدارة وتطوير قطاع الأعلاف الحيوانية في بلد ما. يهدف إلى ضمان توفر الأعلاف الكافية والمتوازنة، تشجيع الزراعة العلفية وتطوير الأساليب الحديثة في تربية الحيوانات وضبط جودتها وتحديد أسعار الأعلاف، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتحسين أداء قطاع الثروة الحيوانية.

[54]الأمر رقم 72-46، المؤرخ في 02 ديسمبر 1972، المتضمن إحداثالتعاون الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 98، 1972،ص ص-05 02.

[55]CNMA (2021). Rapport annuel - Exercice 2020, Caisse Nationale de Mutualité Agricole, Alger.

3. المؤسسات التي تقدم خدمات التأمين والدعم الفني:

وهي المؤسسات التي تركز على حماية الفلاحين من المخاطر الزراعية عبر التعويضات والتأمينات، بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني والتدريب. ومن بين هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA/CRMA)، والذي تم التطرق إليه سابقا .وتشمل منتجات التأمين التي تسوقها التعاضدية الفلاحية لفائدة أعضائها المنخرطين أو المستفيدين من خدماتها ما يلي:

- منتجات التأمين على الحيوانات؛
- منتجات التأمين على النباتات؛
- منتجات التأمين على النقل؛
- منتجات التأمين ضد الحرائق، والمسؤولية، والمخاطر المتنوعة؛
- منتجات التأمين على السيارات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استخلاص أن الزراعة تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول، وقد اتضح أن للمشاريع الاستثمارية دورا محوريا في دعم الاقتصاد، خاصة في المجال الزراعي. وقد اتسمت السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر في العقود الماضية بعدم الاستمرارية، وتشهد الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع ومساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد.

لهذا أولت الجزائر اهتماما خاصا بهذا النوع من المشاريع، لاسيما من ناحية تمويلها، حيث تمت العديد من التغييرات والتجديدات وهذا كله من أجل النهوض بهذا القطاع. فقد وضعت الجزائر خططا وبرامج تنموية وأحدثت عدة مؤسسات تمويلية لدعم الزراعة. وبالرغم من تطبيق هذه السياسات، لا يزال القطاع الزراعي يواجه العديدمن المعيقات، إذ كانت البرامج متعددة وتحرص في كل مرة على تدارك النقائص التي يتم اكتشافها عند تنفيذ المخطط الذي قبله.

الفصل الثالث

دراســة حالــة مــجمع بــنك الفــلاحة والــتنمية الــريفية-مستغانــم

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دور التمويل البنكي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع. إن من المهام الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره وتكملة الخطوات لدعم هذا المجال حسب البرامج التنموية المخططة لمساعدة الفلاح واستغلال الثروة الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر، سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي، فالبنك يتبنى أنواع عدة من أساليب تمويل القطاع الزراعي مع تسهيلات مشجعة.

لذلك، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم، بهدف الوقوف على كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية. وقد اعتمدنا في هذا السياق على الوثائق الرسمية المقدمة من طرف البنك، إلى جانب المعطيات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية.وانطلاقا من هذه المعطيات، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة لتعزيز القطاع الزراعي من طرف البنك

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز البنوك النشطة والفعالة في السوق المصرفية الجزائرية، ويستمد مكانته من هيكله التنظيمي الواسع المنتشر عبر كامل التراب الوطني، بالإضافة إلى تنوع نشاطاته المصرفية، حيث يوفر مختلف الخدمات المصرفية مع تفرده في تمويل قطاعات الزراعة، الصيد البحري والصناعات الغذائية.يسعى باستمرار إلى مواكبة التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية ومحاولة التأقلم معها.

المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد رأت السلطات الاقتصادية وجوب إنشاء مؤسسة مالية تتحمل عبء التمويل الزراعي وقد تمثلت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في جميع الولايات.

1. نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، أنشئ بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية. وفي هذا الإطار القانوني قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مثل مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، إضافة إلى المستفيدين الأفراد في مجال الثروة الصناعية، بما في ذلك مزارع القطاع الخاص، وتعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية، والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دج مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد. ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة.ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة تركز على التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني، من خلال شبكة تضم 343 وكالة و39 مديرية جهوية ويعمل بها حوالي 8000 موظف.

2. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم:

نشأ المجمع الجهوي للاستغلال "027"الخاص بولاية مستغانم كغيره من المجمعات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في مارس 1982.كانفي البداية يشرف على 06 وكالات محلية للاستغلال وهي:

- الوكالة المحلية للاستغلال مستغانم تحت رقم"866"؛
- الوكالة المحلية للاستغلال ببلدية سيدي لخضر تحت رقم"867"؛
- الوكالة المحلية للاستغلال ببلدية عين تادلس تحت رقم"872"؛
- الوكالة المحلية للاستغلال ببلدية بوقيرات تحت رقم"874".

وفي سنة 2012، تم فتح وكالة محلية للاستغلال ببلدية ماسرى تحت رقم"878"، كما تمفي سنة 2019 فتح وكالة محلية أخرى ببلدية عشعاشة تحت رقم"879".

يكمن عمل المجمع في تمويل المشاريع التي تفوق قدرات الوكالات المحلية، كما يعمل كوسيط بين هاته الأخيرة والمديريات المركزية، في إطار لامركزية القرار، لنقل المعلومات وتطبيق الاستراتيجية المسطرة منذ إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ألا وهي النهوض بالمحيط الريفي وتمويل النشاط الزراعي بعدة أنواع من القروض، مثل قرض الرفيق، وقرض التحدي، والقروض الاستثمارية المخصصة لاقتناء العتاد والتجهيزات. كمايشرف هذا المجمع على مختلف العمليات البنكية، بما في ذلك الإبداع والسحب فضلا عن العمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

اتخذ مجمع بدر هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية وتطور تكنولوجي لتحسين جودة الخدمة البنكية، الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع:

الشكل رقم (III-01): الهيكل التنظيمي لمجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مستغانـــم

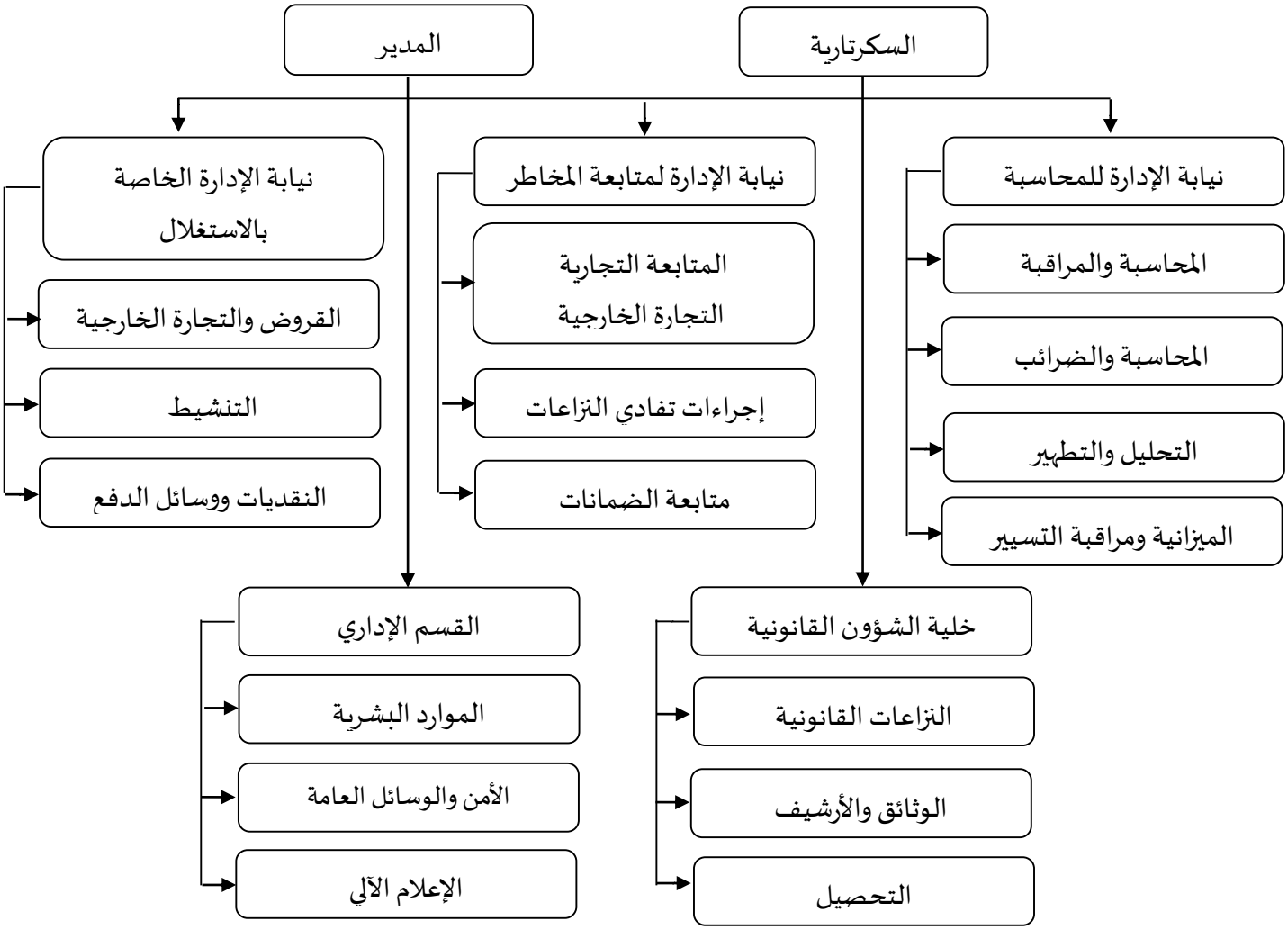

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك.

يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم ما يلي:

- **المدير:** يعتبر الممثل الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك تقديم تقرير عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالمجمع.

- **السكرتارية:** من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تستقبل العملاء الذين قدموا طلبات الحصول على القروض، والاتصال بالعملاء عند الحاجة واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

- **نيابة الإدارة الخاصة بالاستغلال:** وتضمالأقسام التالية:

- **قسم القروض والتجارة الخارجية:** يعمل هذا القسم على منح القروض البنكية، وتكون الوكالة هي الوسيط بين المجمع والعميل، فالعميل يتوجه إلى الوكالة لطلب القرض وإذا توفرت الشروط في ملف العميل فيقوم هذا القسم بمنحه القرض.
- **قسم التنشيط التجاري:** يهتم هذا القسم بجميع النشاطات المتعلقة بالبنك مثل المشاركة في مختلف المعارض والصالونات الوطنية وغيرها.
- **قسم النقديات ووسائل الدفع:** يهتم هذا القسم بمتابعة وتسيير مختلف الخدمات المصرفية الإلكترونية ووسائل الدفع، بما في ذلك البطاقات البنكية من حيثعددها، توزيعها، وعدد العملاء المستفيدين منها، إضافة إلى رصدالطلبات عليهاوالمساهمة في تطوير وسائل الدفع الرقمية.

- **نيابة الإدارة لمتابعة المخاطر:** وتضم الأقسام التالية:

- **قسم المتابعة التجارية والتجارة الخارجية:** هو المسؤول عن إدارة وتنفيذ العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الدولية، بحيث يقدم مجموعة من الخدمات المتخصصة لدعم عملائه في عمليات الاستيراد والتصدير، مع الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.
- **قسم إجراءات تفادي النزاعات:** يركز على منع النزاعات أو الحد من تأثيرها من خلال استخدام وسائل بديلة لحل النزاعات، مثل الوساطة والتحكيم، بدلاً من اللجوء إلى القضاء.
- **قسم متابعة الضمانات:** ويختص هذا القسم باستلام الضمانات المحالة للإدارة المالية وفتح ملفات لها وتسجيلها بالسجلات الخاصة بها ومتابعة تجديدها بإرسال خطابات للبنوك التي أصدرتها.

- **نيابة الإدارة للمحاسبة:** ويمكن أن تعمل هذه المصلحة في تنظيم شؤون المصالح الأخرى، والكشف عن الأخطاء إن وجدت وإرسالها للتصحيح، ومن أهم وظائفها:

- جمع أعمالها الواردة في كشف الحركة اليومية وإعداد ملخص له إضافة إلى ترتيب كل الكشوف.
- الكشف عن الأخطاء وإرسالها للتصحيح.
- متابعة كشوف الوكالات التابعة للمجمع.
- تصنيف الوثائق والمستندات الخاصة بالمصلحة وحفظها.
- مراقبة العمليات التي تقوم بها الوكالات.

- القيام بالمطابقات مع مختلف مصالح الوكالات.

وتضم الأقسام التالية:

- **قسم المحاسبة والمراقبة:** يختص بإدارة الحسابات، وإعداد التقارير المالية، ومراقبة العمليات المحاسبية لضمان دقتها وسلامتها، وكتابة السجلات المحاسبية، وتسوية الحسابات، وتحليل البيانات المالية، وإعداد الموازنة التقديرية.
- **قسم المحاسبة والضرائب:** يختص بإعداد الإقرارات الضريبية، ودفع المستحقات الجبائية، وضمان الامتثال للقوانين الضريبية، بالإضافة إلى التخطيط الضريبي وإدارته، والإشراف على جميع العمليات المتعلقة بالضرائب.
- **قسم التحليل والتطهير**: يهتم بتحليل الحسابات البنكية وتطهيرها، من خلال مراجعة الأرصدة، وتسوية الاختلالات، وضمان دقة وصحة البيانات المالية المتعلقة بالحسابات المختلفة.
- **قسم الميزانية ومراقبة التسيير:** يختص بإعداد الميزانية السنوية والرأسمالية للبنك، وتحليل الانحرافات المسجلة، وإعداد التقارير الدورية حول الأداء، واقتراح الخطط والتدابير الكفيلة بتحسينه.

- **خلية الشؤون القانونية:** وتضم الأقسام التالية:

- **قسم النزاعات:** ويعمل على تتبع النزاعات الواقعة بين العملاء والبنوك ومحاولة إدراكها.
- **قسم الوثائق والأرشيف:** يهتم هذا القسم بحفظ الوثائق للاستعمال في المستقبل وذلك لحفظ الذاكرة وضمان التواصل والمحافظة على الأدلة.
- **قسم التحصيل:** ويهتم هذا القسم بتحصيل العقارات أو المنقولات من الزبون المدين للبنك، وذلك في حالة تخلفه عن تسديد مبلغ القرض الذي تحصل عليه بتقديم ضمان للبنك.

- **القسم الإداري:** ويضم المصالح التالية:

- **مكتب الموارد البشرية**: تتمثل أهم وظائفه في:
  - ✓ تسوية أجور العمال لجميع الوكالات، ومراقبة الغيابات والتأخيرات.
  - ✓ توجيه العمال المتعاقدين.
  - ✓ المشاركة في برمجة الاختبارات المهنية الداخلية لترقية الموظفين وضمان تنظيمها وإجرائها.
  - ✓ ضمان انضباط ونظام الموظفين في المجمع والوكالات.
- **مكتب الأمن والوسائل العامة:** يشمل الحراسة والمراقبة وتوفير الأمن للممتلكات وللموظفين والزوار وكذا توفير الخدمات الأساسية للموظفين كالصيانة والنظافة والإمدادات.
- **مكتب الإعلام الآلي:** يختص بتسيير الأجهزة وإدارة الشبكات والبرامج ودعم المستخدمين وتطوير البرامج.

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه

1. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والنقد.
- فتح حسابات لكل شخص طالب بها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الشركات الخاصة بالنشاطات الزراعية وما يتعلق بها.
- تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

✓ القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك.
✓ القروض الموجهة للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
✓ القروض الموجهة لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن والصندوق الوطني للسكن.
✓ القروض الموجهة للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.

2. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد، الذي تشهده الساحة المصرفية محليا وعالميا، على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وفعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى. ولذلك أصبح من الضروري على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر نجاعة لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية المتجددة. ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية. كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق. كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم.

المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة لتعزيز القطاع الزراعي على مستوى ولاية مستغانم

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مجمع مستغانم دورا محوريا في دعم النشاط الفلاحي على مستوى الولاية، من خلال تمويل المشاريع الزراعية عبر منح قروض فلاحية موجهة لتشجيع الفلاحين على تحسين وتطوير الإنتاج الفلاحي. وتتمثل هذه القروض في: قرض الرفيق، قرض التحدي والقرض الإيجاري.

تعد ولاية مستغانم من الولايات ذات الطابع الفلاحي بامتياز، إذ تغطيمساحة إجمالية قدرها 2269 كلم^2، وتتمتعبواجهة بحرية طولها 124 كلم. وتبلغ المساحة الزراعية الإجمالية بها حوالي 226.901 هكتار، منها 144.778 هكتار صالحة للزراعة، أي ما يقارب نسبة 63,80% من المساحة الإجمالية. كما تمتاز ولاية مستغانم بتنوع منتجاتها الزراعية خاصة إنتاج البطاطا، الحمضيات، الطماطم وكذلك الكروم.ويبين الملحق رقم 04حجم الإنتاج الزراعي خلال الموسم 2018/2017، ما يعكس الديناميكية التي يعرفها القطاع الفلاحي على مستوى الولاية.

المطلب الأول: التمويل بواسطة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم

إن الدولة تسعى جاهدة لتطوير الفلاحة لذا قامت بطرح قرض الرفيق بهدف تلبية احتياجات الفلاحين ودعمهم في مواجهة الصعوبات التمويلية.

1. تعريف قرض الرفيق:

قرض الرفيق هو عبارة عن قرض موسمي استغلالي مدعم بشكل كلي من طرف الدولة الجزائرية، دخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 أوت 2008، وهو موجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي أو منظمين على شكل تعاونيات. تبلغ مدة هذا القرض سنة واحدة قابلة للتجديد، ويصل مبلغ الائتمان إلى 100000000دج حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بكامل الفوائد المترتبة عليه علما أن:

– لكل مستفيد من قرض الرفيق، يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة، الحق أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

– كل مستفيد من قرض الرفيق، لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممددة بستة أشهر في حالة القوة القاهرة)، يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة من القرض وإمكانية الاستفادة من القروض الجديدة.

وحدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الخصائص التي تميز هذا القرض، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يتم تحديد قيمة القرض حسب النشاط المراد تمويله.
- مدته سنة واحدة قابلة لتمديد 6 أشهر في حالة الظروف القاهرة.
- لا يشترط في هذا النوع من القروض على الفلاح تقديم مساهمة شخصية.
- تقدم الدولة دعم على معدلات الفائدة بنسبة 100% حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة والمقدرة ب 5,5% من حجم القرض.
- يستخدم قرض الرفيق نوعين من الضمانات (ضمانات مؤسسات التأمين وضمانات شخصية).

2. خطوات منح قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم:

يمر طلب قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجمع مستغانم وفقا لإجراءات ومراحل وهي كالآتي:

1.2. تكوين ملف قرض الرفيق:

للاستفادة من قرض الرفيق يتوجب على الفلاح إعداد الملف التالي[56]:

- طلب خطي للقرض.
- بطاقة التعريف.
- عقد الملكية.
- عقد الامتياز أو عقد الإيجار.
- بطاقة الفلاح أو مربي الحيوانات، صادر عن الغرفة الوطنية للفلاحة.
- نسخة من الترخيص (للتعاونيات).
- الوضعية الضريبية.
- الوضعية المحاسبية والمالية.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- الفواتير الشكلية.
- الفواتير النموذجية.
- التركيبة المالية للمشروع.
- مخطط الإنتاج المحسن.
- شهادة عدم المديونية، صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- طلب اقتناء (مثال: حبوب).
- تصريح ببذر الحبوب.
- وإذا تم طلب الحبوب من طرف الفلاح يطلب أيضا الأسمدة.

2.2. دراسة الملف ومنح قرض الرفيق:

تتم دراسة وضع قرار قرض الرفيق وفقا للخطوات الآتية:

- إيداع في مكتب موحد على مستوى الديوان الوطني للحبوب.
- يوضع الملف على مستوى المديرية الجهوية للبنك.
- تقوم المديرية بإنشاء لجنة من أجل دراسة الملف، وفي حالة القبول يتم توجيه الملف إلى الوكالة محل إقامة صاحب القرض (الفلاح).
- تقوم الوكالة بإعلام الزبون بإحضار الوثائق اللازمة والمتمثلة في:
  - ✓ ضمانات خاصة بالقرض.
  - ✓ التأمين الشامل.

[56] استرجعت بتاريخ 2025/05/13 من https://badrbank.dz

- ✓ صندوق ضمان أخطار القروض.
- ✓ السند لأمر.
- ✓ اتفاقية القرض.

- تجميع الوثائق المطلوبة.
- إرسالها إلى الخلية القانونية من أجل التأكد من الوثائق المقدمة.
- بعد التحقق من الوثائق تقوم الوكالة بإخبار الزبون بإحضار الفاتورة النموذجية.
- بعد تقديم الفاتورة النموذجية يقوم المسؤول على مصلحة القروض بتحويل مبلغ القرض إلى صاحب القرض (الفلاح) ويحول إلى حساب الديوان الوطني للحبوب.

3. المجالات التي يشملها قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم[57]:

- **القرض الموسمي:**

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، أسمدة، شتلات، مبيدات).
- اقتناء أعلاف مقدمة للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.
- عمليات زراعية.
- حملة الحصاد والدرس.

- **القرض الفيدرالي (الاتحادي):**

القرض الفيدرالي (الاتحادي) موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية.
- إنتاج الحليب.
- إنتاج الحبوب.
- إنتاج بذور البطاطس.
- وحدات تصنيع العجائن.
- تغليف وتصدير التمور.
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون.
- إنتاج العسل.
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين.
- ذبح وتقطيع الدواجن.
- إنتاج منتجات محلية.
- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة.

[57] استرجعت بتاريخ 2025/05/12من https://madr.gov.dz

- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها.
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية.

4. إحصائيات حول قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم:

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة حسب النشاط الفلاحي، ومبلغ القرض خلال الفترة الممتدة من 01 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2024 (موسمي):

الجدول رقم (III-01): توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي-مجمع مستغانم (موسمي)

القروض الممنوحة	عدد الملفات المقبولة	مبلغ القروض الممنوحة (دج)	المتوسط الحسابي للقرض الواحد[58] (دج)
حبوب	65	19 866 468	305 638
بطاطا	7	3 300 000	471 429
تربية الدواجن	2	701 300 000	350 650 000
تربية الأبقار	1	9 900 000	9 900 000
المجموع	**75**	**734 366 468**	**9 791 553**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم.

والشكل الموالي يوضح توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 01 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2024:

الشكل رقم (III-02): توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي-مجمع مستغانم (موسمي)

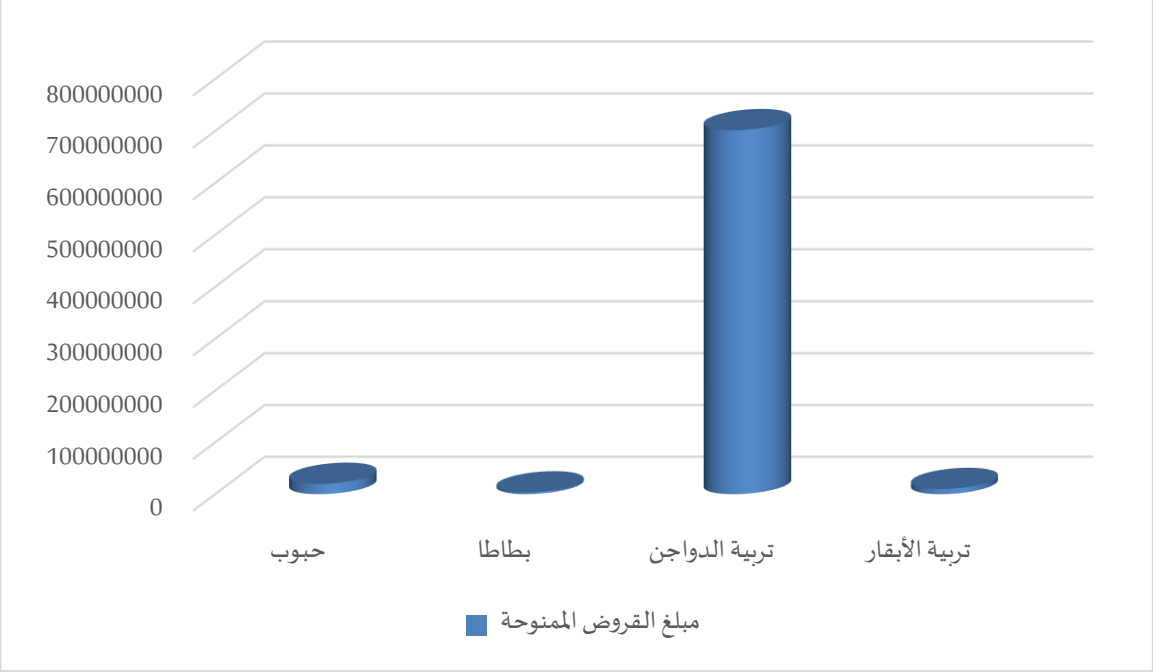

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (III-01).

[58] المتوسط الحسابي للقرض الواحد=مبلغ القروض الممنوحة/عدد الملفات المقبولة.

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن خلال الفترة المدروسة، تم تمويل مشاريع كبيرة الحجم في مجال تربية الدواجن، وهو ما تعكسه القيمة المرتفعة للقروض الممنوحة، حيث بلغت 701300000 دج، بمتوسط يقدر بحوالي 350650000 دج لكل قرض.

أما بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب، فقد قدر مبلغ القروض الممنوحة بـ 19866468 دج، موزعا على 65 ملفا، بمتوسط يقدر بحوالي 305638دج لكل قرض. ولتربية الأبقار خصص مبلغ 9900000 دج لتمويل قرض واحد.

كما تم أيضا تمويل نشاط زراعة البطاطا بحيث بلغت قيمة القروض الممنوحة حوالي 3300000 دج، بمتوسط يقدر بنحو 471429 دج لكل قرض.

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض، خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2014 إلى 31 ديسمبر 2024:

الجدول رقم (III-02): توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)

القروض الممنوحة	عدد الملفات المقبولة	مبلغ القروض الممنوحة (دج)	المتوسط الحسابي للقرض الواحد[59] (دج)
حبوب	5174	170 000 000	32 857
بطاطا	1127	235 000 000	208 518
تربية الدواجن	119	8 185 000 000	68 781 513
تربية الأبقار	50	177 000 000	3 540000
زراعة الأشجار	10	15 000 000	1 500 000
المجموع	**6480**	**8 782 000 000**	**1 355 247**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم.

والشكل الموالي يوضح توزيع قرض الرفيق خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2014 إلى 31 ديسمبر 2024:

[59] المتوسط الحسابي للقرض الواحد=مبلغ القروض الممنوحة/عدد الملفات المقبولة.

الشكل رقم (III-03): توزيع قرض الرفيق حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)

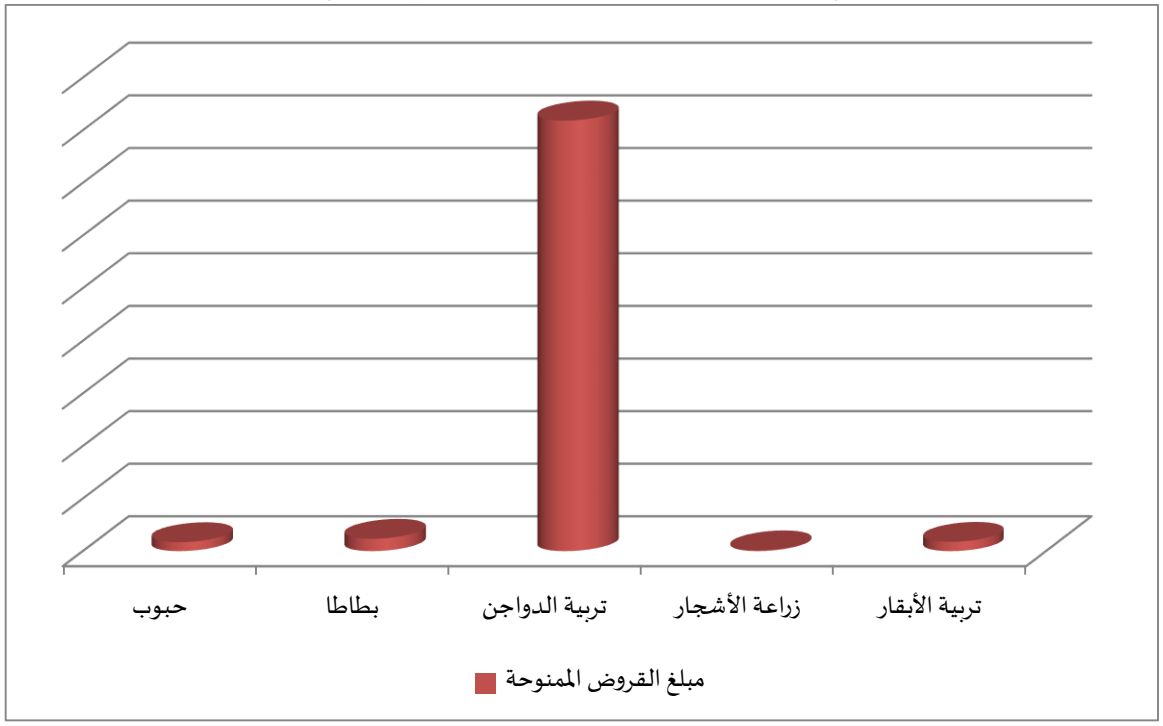

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (III-02).

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه، يتضح أن خلال الفترة المدروسة، استحوذ نشاط تربية الدواجن على أعلى مبلغ من القروض الممنوحة بنسبة 97,7%، وقد بلغت قيمتها الإجمالية 8185000000 دج، موزعة على 119 ملفا، بمعدل سنوي يقدر بـ 818500000 دج، ويعادل المتوسط الحسابي للقرض الواحد حوالي 68781513 دج.

تليها زراعة البطاطا، حيث سجلت مبلغ القروض الممنوحة 235000000 دج، موزعة على 1127 ملفا، بمعدل سنوي يقدر بـ 23500000 دج، ويعادل المتوسط الحسابي للقرض الواحد حوالي 518 208دج.تم نجد تربية الأبقار، فبلغ مبلغ القروض الممنوحة 177000000 دج، موزعة على 50 ملفا، بمعدل سنوي يقدر بـ 17700000 دج، وبمتوسط حسابي يعادل حوالي3540000 دج للقرض الواحد .يأتي بعدها تمويل نشاط زراعة الحبوب، وبلغ مبلغ هذه القروض حوالي 17000000 دج بالرغم من أنعدد الملفات المقبولة كانت 5174 ملف، بمعدل سنوي يقدر بـ 1700000 دج وبمتوسط حسابي857 32دج. وفي الأخير نجد زراعة الأشجار، قد منح لها مبلغ 15000000 دج وقد بلغت عدد الملفات المقبولة 10 ملفات، بمعدل سنوي يقدر بـ 1500000 دج، ويعادل المتوسط الحسابي للقرض الواحد حوالي 000 500 1 دج.

المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم

القروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لمدة متوسطة أو طويلة الآجل.

1. تعريف قرض التحدي:

هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة، يمنح لأشخاص طبيعيون (فلاحون يملكون أراضي لم يسبق استغلالها والذين يهدفون إلى استعمالها في مشاريع زراعية، تربية الحيوانات)، أو المعنويون (مؤسسات اقتصادية عمومية أو خاصة أو التي لديها علاقة بالنشاطات الفلاحية سواء كانت من أجل التخزين أو النقل أو الصناعات التحويلية)، الذين يملكون مواصفات الفلاح الممنوحة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يمنح قرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك الخاصة للدولة والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار. وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات لا تتجاوز قيمته 1 مليون دينار. ومن خصائصه[60]:

- **معدل الفائدة:**

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل تتحمل الوزارة الفائدة.
- يتحمل المستفيد من القرض فائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة (6) والسابعة (7).
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد من السنة الثامنة (8) والسنة التاسعة (9).
- إذا دام المشروع أكثر من 10 سنوات يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

- **مبلغ القرض:** من 1000000 دج حتى 100000000 دج.

- **المساهمة الشخصية:**

- على الأقل 10% من تكلفة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتارات.
- على الأقل 20% من تكلفة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات.

- **مدة القرض:**

- القرض المتوسط المدى: من 3 سنوات إلى 7 سنوات.
- القرض الطويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة.

- **آجال الاستعمال:**

- القرض متوسط المدى: من 06 إلى 12 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.
- القرض طويل المدى: من 06 إلى 24 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.

- **مدة التأجيل:**

- قرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين.
- قرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات.

2. خطوات منح قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم:

يمر طلب قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مجمع مستغانم وفقا للإجراءات والمراحل التالية:

[60] استرجعت بتاريخ 2025/05/13 من https://badrbank.dz

1.2. تكوين ملف قرض التحدي:

يتكون ملف القرض من الوثائق التالية:

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلاد أصلية.
- شهادة الإقامة.
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها.
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA).
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- بطاقة أو شهادة الفلاح.
- عقد ملكية أو قرار الامتياز.
- الفواتير النموذجية.
- الوضعية الضريبية.
- الوضعية المحاسبية والمالية.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده.
- رخصة البناء للمنشآت المراد انجازها داخل المستثمرة.
- الاعتماد الصحي بالنسبة للحظائر (تربية الدواجن والمواشي) المراد إنشاؤها.
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري.

2.2. دراسة ملف قرض التحدي:

- يقوم الفلاح بإيداع الملف على مستوى الوكالة، حيث يضم الملف الدراسة التقنية للمشروع مصادق عليها من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA).
- تقوم الوكالة بدراسة الوضعية المالية للفلاح.
- إرسال الملف إلى المديرية الجهوية، حيث يتم تكوين لجنة لدراسة الملف والوثائق المقدمة المصحوبة بالضمانات، أما في حالة تجاوز كلفة المشروع 10 مليون دج لا تستطيع الوكالة منح هذا المبلغ فيتم نقله إلى المديرية المركزية الكائنة بالجزائر.
- يتم دراسة الملف وإعادة تحليل الميزانيات، والتأكد من جميع النسب المالية وجدوى المشروع من طرف المديرية المركزية.
- تصدر المديرية المركزية وثيقة بنكية والتي تتضمن ما يلي:
  - ✓ مبلغ القرض.
  - ✓ مدة القرض.
  - ✓ الوكالة المعنية بالتمويل.
  - ✓ الضمانات.

- ✓ طرق التركيبة المالية للمشروع.

- إرسال إلى الوكالة المعنية لتباشر في إعلام الفلاح بإحضار الوثائق اللازمة وهي:
  - ✓ الرهن العقاري لصالح البنك.
  - ✓ دفع المساهمات الشخصية.
  - ✓ وعد برهن العتاد الممول.
  - ✓ وعد بتأمين للعتاد طيلة مدة القرض.
  - ✓ الانخراط في صندوق الضمان أخطار القرض.
  - ✓ اتفاقية القرض.
- سند الأمر.
- إرسال الملف إلى الخلية القانونية من أجل التأكد من جميع الوثائق والضمانات المقدمة وصحتها.
- إرجاع الملف بالقبول إلى البنك؛ وبعدها إخبار الفلاح بإعداد الفواتير النموذجية.
- باشر بعدها البنك بتحرير الشيكات بذمة الموردين تبعا للتركيبة المالية للمشروع، وأثناء هذه الفترة يقوم البنك بزيارات ميدانية لمراقبة المشروع ومدى تقدمه.
- إصدار جدول الإهتلاك من طرف البنك الذي يوضح الدفعات الواجب دفعها كل دورة، يقوم الفلاح بالإمضاء والاحتفاظ بنسخة.

3. المجالات التي يشملها قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم:

- **أشغال التهيئة وحماية الأراضي:**
  - الصرف والتطهير.
  - أشغال التوجيه وإزالة الحجارة.
  - وضع مصدات الرياح.
  - التعديل.
  - أشغال التسوية وتهيئة الأرضية.
  - فتح الأراضي الفلاحية.
  - جلب الطاقة الكهربائية.
- **عمليات تطوير السقي الفلاحي:**
  - تجنيد معدات الري وتهيئة وانجاز الآبار الجديدة.
  - استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار.
  - انجاز أحواض لتخزين المياه.
  - تجهيز مضخات المياه.
  - إنشاء شبكات توزيع المياه.
  - إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف.
  - تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

- **وسائل الإنتاج و اكتساب المؤهلات:**

- الحصول على المواد الأولية (بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيوتقنية).
- الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة التأهيل الموجهة لتغذية الماشية.
- قلع النباتات التي عمرت طويلا.
- عمليات تطعيم النباتات.
- اقتناء العتاد الفلاحي.
- اقتناء وسائل النقل الخاصة.
- اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.
- انجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم.
- انجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع.
- انجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية.
- بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

4. التمويل عبر قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع مستغانم:

1.4. دراسة تطبيقية لطلب قرض التحدي:

قبل أن نتطرق إلى تقديم المشروع، نقدم بعض المعلومات المهمة المتمثلة فيما يلي:

أ. معلومات عن طلب القرض:

النشاط: فلاح.

الطبيعة القانونية: شخص طبيعي.

رقم أعمال الزبون لثلاث سنوات السابقة:

2022: لا شيء.

2023: لا شيء.

2024: لا شيء.

ب. تقديم المستثمرة:

المساحة الإجمالية للمستثمرة: 12 هكتار و6 أرات.

المساحة القابلة للاستغلال: 12 هكتار و6 أرات.

ج. تقديم المشروع:

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

- المستفيد: السيد "ج" البالغ من العمر 53 سنة، والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرض اقتناء جرار زراعي ولواحقه في إطار قرض التحدي.
- موقع المشروع: بلدية الحسيان بني ياحي، دائرة عين نويصي، مستغانم.

- تكلفة المشروع قدرت بـ 4054611.60 دج.
- نوعية القرض: متوسط المدى في إطار قرض التحدي لدعم المستثمرات الفلاحية.
- المشروع: اقتناء معدات فلاحية (جرار، خزان سعته 3000 ل).
- مدة القرض: 72 شهرا.
- نسبة الفوائد (نسبة الامتيازات): 1% بالنسبة للسنة السادسة إلى السابعة.

د. الضمانات المقدمة:

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة، والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

- رهن رسمي لحق امتياز.
- رهن حيازي لقياد ممول من طرف البنك.

هـ. الدراسة المالية للمشروع:

بعد أن يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة الملف مرورا بالمراحل الموضحة سابقا، ويتم قبول الملف دون أية مشاكل أو عراقيل، ينتقل البنك إلى المراحل التالية من الدراسة المالية للمشروع، والتي تتمثل فيما يلي:

- **التقدير المالي للمستثمر الفلاحي:**

إن التقدير المالي للمستثمر الفلاحي يختلف باختلاف نوع المشروع الفلاحي، مساحة الأرض، ومدة المشروع. فهناك أنواع مختلفة من المشاريع الفلاحية، بدءًا من المشاريع الصغيرة ذات المردود الفوري إلى المشاريع الكبيرة ذات المردود على المدى الطويل. والجدول الموالي يمثل توزيع التقدير المالي للمستثمر الفلاحي في مجمع مستغانم:

الجدول رقم (III-03): التقدير المالي للمستثمر الفلاحي

الرقم	التعيين	الكمية	سعر الوحدة (دج)	التكلفة الاستثمارية (دج)
1	جرار DZAT0824	1	3 861 000,00	3 861 000,00
2	خزان CITERNR 3000L	1	193 611,60	193 611,60
المجموع			4 054 611,60	4 054 611,60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم.

علما أن المبالغ متضمنة الرسوم (TTC)، قد قدرت التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع بـ 4054611,60 دج وهو استثمار متوسط المدى.

- **حساب نسبة المساهمة الشخصية:**

المساهمة الشخصية هي تلك النسبة التي يجب على المستفيد دفعها من تكلفة المشروع، وهي تتراوح بين 10% إلى 20% حسب نوع المشروع وقيمة القرض. هذه المساهمة ضرورية لضمان الاستفادة من القرض والتمويل الذي تقدمه الدولة. والجدول الموالي يوضح حساب نسبة المساهمة الشخصية:

الجدول رقم (III-04): حساب نسبة المساهمة الشخصية

المساهمة الشخصية	%20	810 922,32 دج
مساهمة البنك	%80	3 243 689,28 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم.

إن المساهمة الشخصية هي المبالغ التي يساهم بها طالب القرض، وتمثل 20% من التكلفة الاستثمارية للمشروع، في حين يغطي بنك الفلاحة والتنمية الريفية 80% من التكلفة الاستثمارية المتبقية في شكل قرض. القرض المقدم في إطار التحدي يخص المشاريع متوسطة المدى بـ 3243689,28 دج.

- **تحديد طريقة تمويل المشروع:**

إن تحديد طريقة تمويل المشروع يتطلب فهما واضحا لاحتياجات المشروع ومختلف مصادر التمويل المتاحة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (III-05): طريقة تمويل المشروع

مبلغ الاستثمار	4 054 611,60
قرض التحدي (متوسط المدى)	3 243 689,28
المدة	6 سنوات
المساهمة الشخصية	810 922,32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم.

من خلال كل هذه المعلومات، يمكن القول أنه تم تمويل هذا المشروع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق قرض التحدي متوسط المدى قيمته 3243689,28 دج، مخصص لاقتناء معدات فلاحية لمدة 6 سنوات. أما بالنسبة للمساهمة الشخصية لطالب القرض، فبلغت قيمتها 810922,32 دج.

2.4. إحصائيات حول قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم:

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض، خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2014 إلى 31 ديسمبر 2024:

الجدول رقم (III-06): توزيع قرض التحدي حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)

القروض الممنوحة	عدد الملفات المقبولة	مبلغ القروض الممنوحة (دج)	المتوسط الحسابي للقرض الواحد[61] (دج)
تربية الدواجن	6	330 000 000	55 000 000
زراعة الأشجار	4	125 000 000	31 250 000
تربية الأبقار	15	181 000 000	12 066 667
زراعات أخرى	516	1 932 000 000	3 744 186

[61] المتوسط الحسابي للقرض الواحد=مبلغ القروض الممنوحة/عدد الملفات المقبولة.

معدات فلاحية	232	821 000 000	3 538 793
المجموع	**773**	**3 389 000 000**	**4 384 217**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم.

والشكل الموالي يوضح توزيع قرض التحدي، خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2014 إلى 31 ديسمبر 2024:

الشكل رقم (III-04): توزيع قرض التحدي حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم (2014-2024)

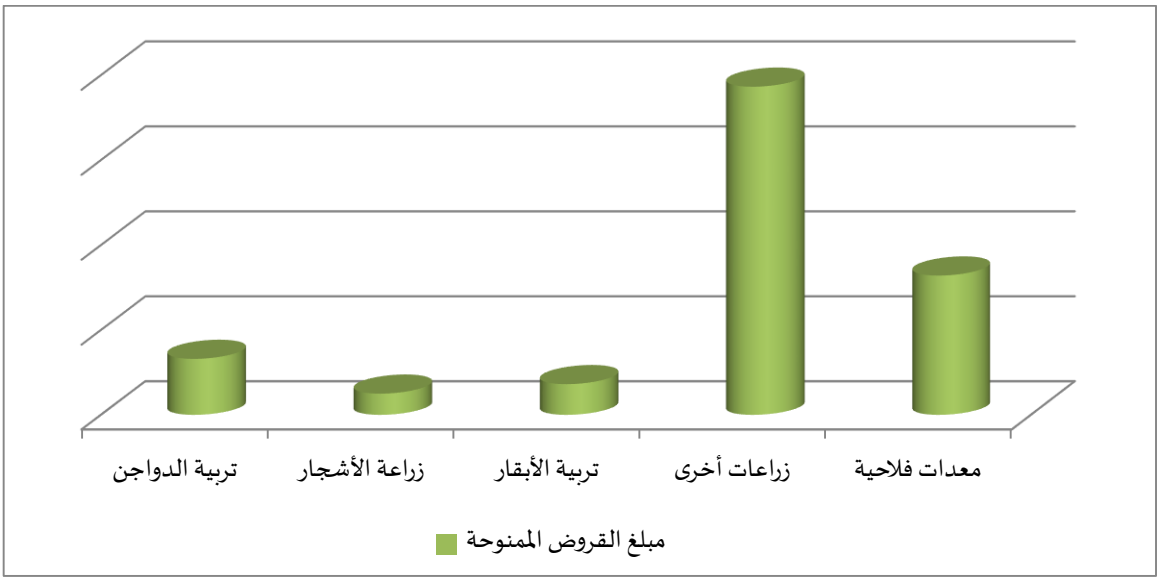

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (III-06).

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يتضح أن عدد الملفات المقبولة لقرض التحدي قليل جدا بالنسبة لزراعة الأشجار، حيث بلغت 4 ملفات، وقد قدر مبلغ القرض الممنوح 125000000 دج بمتوسط يقدر بحوالي 31250000 دج لكل قرض وبمعدل سنوي 12500000 دج، ويرجع ذلك لنقص الوكالات في الولاية، وعدم-وجود وسائل إعلام ترشد الفلاح إلى التعرف على هذا القرض.

أما تربية الأبقار، فقد كانت عدد الملفات المقبولة 15 ملف، بحيث بلغت قيمة القروض الممنوحة حوالي 181000000 دج بمتوسط يقدر بـ 12066667 دج لكل قرض وبمعدل سنوي 18100000 دج.

وبالنسبة لتربية الدواجن قد تم قبول 6 ملفات فقط، خصص لها مبلغ 330000000 دج، بمتوسط يقدر بحوالي 55000000 دج لكل قرض وبمعدل سنوي 33000000 دج.

وبلغ مبلغ القروض الممنوحة بالنسبة للمعدات الفلاحية 821000000 دج، وعدد الملفات المقبولة كانت 232 ملف بمتوسط يقدر بحوالي 3538793 دج لكل قرض وبمعدل سنوي 82100000 دج. وأكبر مبلغ ممنوح وجه للزراعات الأخرى حيث بلغ 1932000000 دج وعدد الملفات كانت 516 ملف مقبول بمتوسط يقدر بحوالي 3744186 دج لكل قرض وبمعدل سنوي 193200000 دج.

حسب المعلومات المقدمة من طرف البنك، فإن تراجع عدد القروض والملفات المقبولة خلال هذه السنوات العشر يعود إلى عدة أسباب، منها نقص الطلب على هذا النوع من القروض وصعوبة القرض من الناحية الإدارية والمالية، عدم وعي الفلاحين بهذا النوع من القروض والأهم هو انتهاج الدولة لسياسة التقشف.

المطلب الثالث: التمويل بواسطة القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مجمع مستغانم

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المشاريع الزراعية، وذلك من خلال منح القروض الفلاحية لتشجعهم على تطوير الإنتاج الفلاحي، وتتمثل هذه الأخيرة في نوع ثالث من القروض يتمثل في القرض الإيجاري.

1. تعريف القرض الإيجاري:

بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم بتطبيق عملية القرض الإيجاري سنة 2008، بحيث يتم عقد القرض الإيجاري بين المؤجر (البنك) والمستأجر (الزبون) الذي يصف كل الجوانب المتعلقة بعملية القرض. يعتبر الإيجار المالي أسلوب حديث يقوم البنك من خلاله بتأجير عتاد فلاحي إلى العملاء بموجب عقد الاعتماد الإيجاري الذي ينتهي بتمليك العتاد أو إرجاعه.

بمعنى آخر القرض الإيجاري عملية مالية وتجارية، تنتج علاقة بين البنك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين، في إطار عقد كراء للتجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع الاستثماري، هذا المنتوج المالي موجه إلى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المربحة ويدخل في إطار تحديد سياسة البنك التمويلية. ومن خصائصه:

– تحديد موضوع العقد، وذلك من خلال تحديد الشروط و كيفيات إيجار العتاد للاستعمال المهني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤجر الذي يخضع لنصوص الأمر 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري[62].

- تحديد شروط الإيجار.
- تحديد ملكية العتاد.
- تحديد مدة العقد.
- شراء وضمان وتسليم واستلام العتاد.
- التسديد المسبق.
- التنازل عن العتاد.
- استعمال وصيانة العتاد.

2. خطوات منح القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع مستغانم:

يعتبر القرض الإيجاري من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك وفقا لإجراءات ومراحل تقوم بها عدة أطراف، تتمثل في النقاط التالية:

- **أطراف العملية:**

- المؤجر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المستأجر: الفلاح.
- المورد: مؤسسة بيع العتاد الفلاحي.

[62] الأمر رقم96-09، المؤرخ في 10 يناير 1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، 1996، ص ص 25-33.

- المديرية الولائية للفلاحة: باعتبارها مشاركا في العملية بتقديم الدعم للمستأجر.

- **محتوى ملف القرض:**

تتطلب عملية منح القرض الإيجاري تكوين ملف شامل، فطالب القرض "الفلاح" موضوع الدراسة يجب عليه تقديم ملف للبنك يحتوي على:

- شهادة ميلاد أصلية.
- شهادة إقامة.
- صورة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة التعريف.
- شهادة عدم مديونية مستخرجة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- بطاقة الفلاح.
- وثيقة تثبت ملكية الأرض.
- فاتورة نموذجية توضح قيمة العتاد المراد الحصول عليه.

- **دراسة الملف ومنح القرض الإيجاري:**

تتم دراسة وضع قرار لمنح القرض الإيجاري وفقا للعديد من الخطوات الآتية:

- يقدم طالب القرض الإيجاري طلبه على مستوى المديرية الولائية للفلاحة (DSA).
- تتم دراسة الطلب من طرف لجنة مختصة في ذلك، وتحدد هذه اللجنة تقريرا عن هذا الطلب.
- يحول الطلب إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويتم دراسته على مستوى البنك.
- يرسل البنك سند طلب بمواصفات العتاد المطلوب إلى مؤسسة العتاد الفلاحي.
- بعد دراسة الملف على كل المستويات، يتم اجتماع اللجنة التقنية الولائية (CTW) التي تتكون من:
  - ✓ ممثل المديرية الولائية للفلاحة (DSA).
  - ✓ مندوب فلاحي ممثل عن البلدية.
  - ✓ ممثل عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
  - ✓ ممثل عن مؤسسة العتاد الفلاحي.
- بعد مناقشة كل التقارير تتفق اللجنة على منح القرض الإيجاري.

3. إحصائيات حول القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم:

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض خلال الفترة الممتدة من 01 جويلية إلى 31 ديسمبر 2024 (موسمي):

الجدولرقم (III-7): توزيع القرض الإيجاري حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم

القروض الممنوحة	عدد الملفات المقبولة	مبلغ القرض
جرار	1	2547285
معدات حصاد	/	/

آلة حصاد	/	/
المجموع	**1**	**2547285**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع مستغانم.

والشكل الموالي يوضح توزيع القرض الإيجاري حسب النشاط الفلاحي لنفس الفترة:

الشكل رقم (III-5): توزيع القرض الإيجاري حسب النشاط الفلاحي–مجمع مستغانم

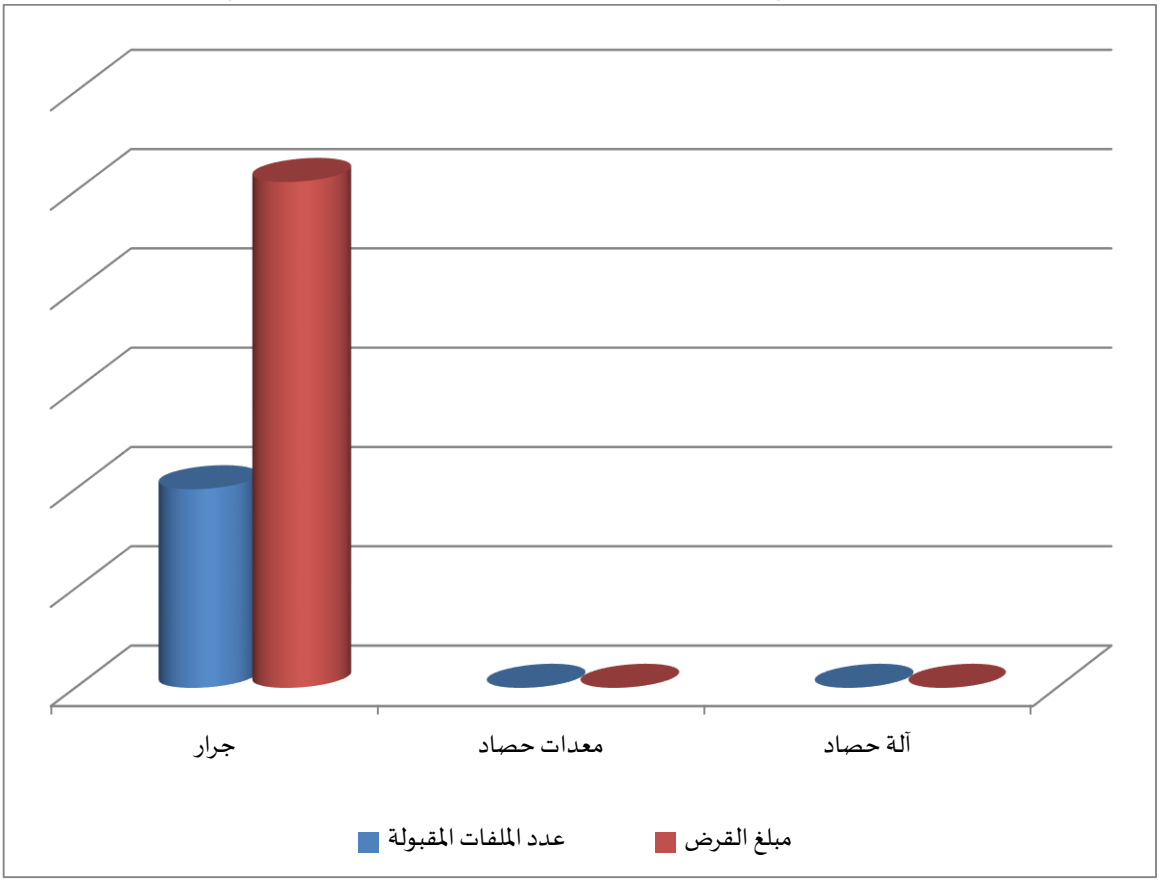

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (III-07).

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه، يتضح أن خلال الفترة المدروسة، تم منح قرض واحد فقط موجه لاقتناء جرار وقد قدر هذا المبلغ بـ 2547285 دج، وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- العراقيل الإدارية التي تواجه طالب القرض.
- انتهاج الدولة لسياسة التقشف.
- عزوف بعض الفلاحين عن الاستفادة من هذا النوع من القروض.

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض، خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2024:

الجدول رقم (III-8): توزيع القرض الإيجاري حسب النشاط الفلاحي-مجمع مستغانم (2008-2024)

القروض الممنوحة	عدد الملفات المقبولة	مبلغ القروض الممنوحة	المتوسط الحسابي للقرض الواحد[63] (دج)
جرار	09	998 386 766	110 931 863
معدات حصاد	/	/	/
آلة حصاد	1	192 285 144	192 285 144
المجموع	**10**	**1 190 671 910**	**119 067 191**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع مستغانم.

والشكل الموالي يوضح توزيع القرض الإيجاري حسب النشاط الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2024:

الشكل رقم (III-6): توزيع القرض الإيجاري حسب النشاط الفلاحي-مجمع مستغانم (2008-2024)

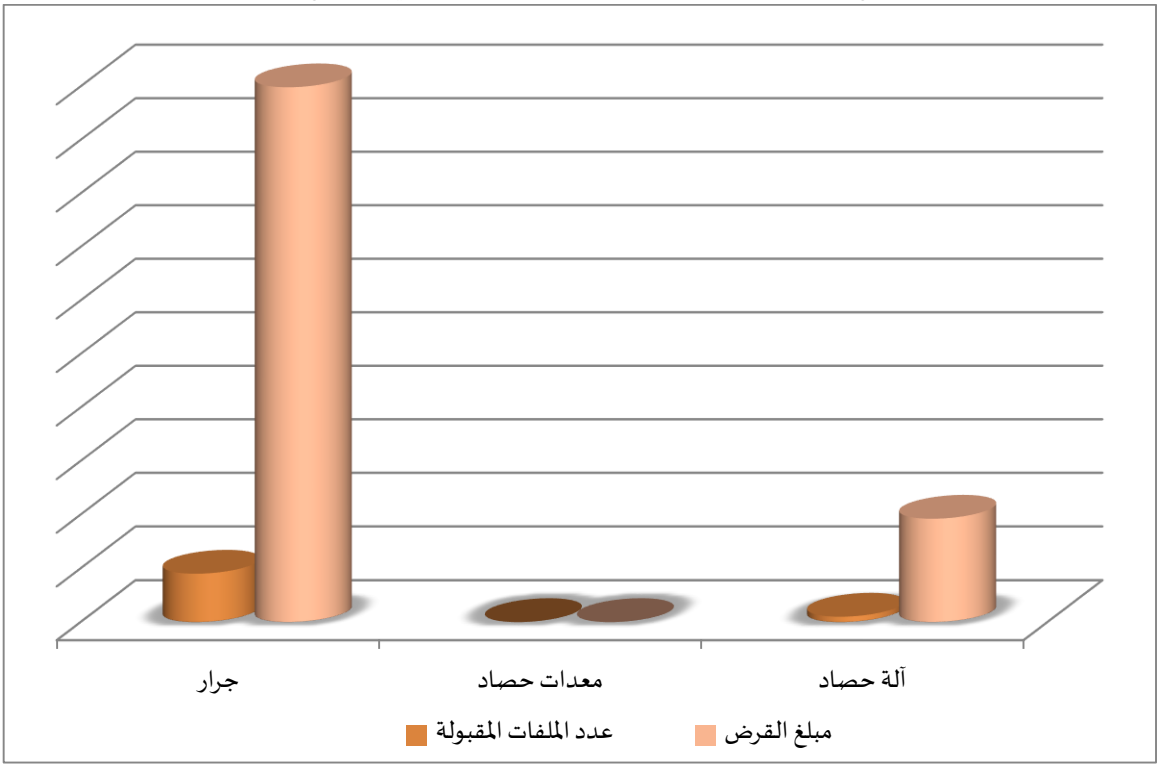

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (III-08).

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه، يتضح أن خلال الفترة المدروسة، استحوذ الطلب على قروض لاقتناء 9 جرارات، وقد بلغت قيمتها الإجمالية 998386766 دج، بمتوسط حسابي يقدر بنحو 110931863 دج للقرض الواحد.كما تم أيضا تمويل آلة حصاد واحدة بمبلغ يقدر بـ 192285144 دج.

[63] المتوسط الحسابي للقرض الواحد=مبلغ القروض الممنوحة/عدد الملفات المقبولة.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية، ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية وإتباع معايير وإجراءات تكون فعالة وناجحة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور التمويل البنكي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر- دراسة حالة مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم رقم 027، اتضح لنا أن للبنوك دور فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني للدولة وتوفير الدعم المالي لمختلف الأنشطة الاستثمارية التي تلقى عجزا في تمويل ذاتها كما تعتبر أهم المصادر الخارجية المعتمد عليها نظرا للوظائف العامة التي تقوم بها ومن أهم هذه الوظائف هي منح القروض.

تعد القروض البنكية المصدر الأساسي المستعمل بكثرة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية، ولذلك فتحنا نافذة عامة حول البنوك التجارية ووظائفها، فاستنتجنا من خلالها أن البنوك تنفرد بميزة خاصة في كونها الجهة المصدرة للقروض بمختلف أنواعها وآجال مختلفة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات عند دراسة ملف القرض.

أما فيما يخص القطاع الزراعي فهو يعتبر من بين أهم القطاعات الأساسية التي تقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وذلك من خلال مساهمته في رفع مستوى العمالة وتخفيض من حدة البطالة، كما يساهم أيضا في ترقية الصادرات وتخفيض حجم الواردات الزراعية.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة مستغانم، تبين لنا أن البنك يساهم بشكل فعال في دعم التنمية الفلاحية، وذلك من خلال منح نوعين من القروض لفائدة الفلاحين: قروض استغلالية (كقرض الرفيق)، والأخرى استثمارية (مثل قرض التحدي والقرض الإيجاري)،حيث تساهم هذه القروض بشكل مباشر أو غير مباشر في نجاح المشاريع الزراعية وزيادة نشاطها.

نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى والتي ترى بأن "عملية تمويل القطاع الزراعي تتم من خلال التدعيم برأس المال من مصادر مختلفةفي سبيل زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية"، فتم إثبات صحتها من خلال دراستنا،أين تمالتأكيد بأن التمويل البنكي مصدر من مصادر التمويل الخارجي الذي يعتبر الحل الوحيد والأمثل الذي يلجأ إليه الفلاحون الذين لا يملكون أموال كافية لنجاح مشاريعهم الفلاحية وتوسيعها،وهذا ما يقود لزيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية.

أما الفرضية الثانية والتي تنص على أن " أهمية القطاع الفلاحي تكمن في دفع عجلة التنمية الاقتصادية"، فيمكن اعتبارها فرضية صحيحة.ذلك أن ترقية الصادرات وارتفاع نسبة العمالة يعدان من أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية،وهو ما يبرز الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في هذا الإطار، من خلال مساهمته في خلق فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم الميزان التجاري عبر تصدير المنتجات الفلاحية.

بينما الفرضية الثالثة والتي تؤكد على أن "بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح نوعين من القروض لفائدة الفلاحين قروض استغلالية (قرض الرفيق) والأخرى استثمارية (قرض التحدي والقرض الإيجاري)"، فيمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم يوفر عدة أنواع من القروض الفلاحية لتمويل النشاطات الزراعية، من بينها قروض قصيرة الأجل المتمثلة في قرض الرفيق الذي يمنح لتوفير مختلف مستلزمات الإنتاج الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، بحيث يكون موجه

للفلاحين فقط ويكون مدعم من قبل الدولة. وقروض طويلة الأجل كقرض التحدي لتمويل الاستثمارات الفلاحية وهذا ما يقود لزيادة نشاط المشاريع الزراعية ونجاحها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

أما الفرضية الرابعة، فترى أن "القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم تساهم في دعم الفلاحين بشكل فعال، من خلال تحسين قدراتهم الإنتاجية والاستثمارية، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الزراعية في المنطقة". في هذا الإطار، يلعب البنك دورا محوريا في دعم القطاع الفلاحي حيث تساهم القروض الممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر في نجاح المشاريع الزراعية وزيادة نشاطها.

النتائج:

من خلال ما تم دراسته في هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد، وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.
- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الزراعي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آلياته.
- القروض البنكية من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول والعائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.
- تعد القروض الفلاحية المستحدثة أهم المصادر التمويلية للقطاع الزراعي، لما لها من مزايا تعود على كل أطراف العقد.
- يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول النامية ومنها الجزائر باعتباره بديلا استراتيجيا عن قطاع المحروقات.
- يعد كل منقرض التحدي، قرض الرفيق، والقرض الإيجاري من بين أهم التمويلات البنكية المستحدثة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.
- قرض الرفيق هو قرض موجه لنشاطات الاستغلال الفلاحي، بينما قرض التحدي والقرض الإيجاري فهما قرضين موجهين للاستثمارات الفلاحية.

التوصيات والاقتراحات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها، نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تبسيط الإجراءات القانونية والبيروقراطية من قبل البنك للفلاحين.
- ضرورة تسهيل عملية تمويل أصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك.
- تكوين يد عاملة مؤهلة للقطاع الزراعي وقابلة للتجديد مدركة للتحولات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة.
- القيام بالإشهار والإعلان بأنواع التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي، وذلك بغرض استقطاب عدد ممكن من المستثمرين المتوجهين لهذا القطاع.

الخاتمة

- ضرورة عمل البنوك بالشريعة الإسلامية خاصة القروض الزراعية، لأن معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل بالفوائد.

- دعم الفلاحين الصغار عن طريق إنشاء البنوك الفلاحية، وتحفيز البنوك الأخرى كحرية تقديم القروض لهم، وكذلك التوسع في إنشاء مراكز خدمية للفلاحين، وتوفير لهم الدعم والإرشاد في مختلف مجالات عملهم.

- تشجيع قيام الصناعات التي تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج، من أجل تحقيق التكامل بين قطاع الزراعة والصناعة.

- إقامة الدولة تحفيز للفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي مثلا.

- ضرورة تمديد فترة تسديد القرض.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. الخطيب خالد راغب، المحاسبة في المنشآت والمؤسسات الزراعية، دار البداية، عمان، 2009.
2. رشيد وليد حميد، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
3. شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1988.
4. شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
5. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
6. عجام هيثم صاحب، التمويل الدولي، دار زهران، عمان، 2006.
7. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

المقالات العلمية:

1. بن صوشة حسين، مولاي لخضر عبد الرزاق، "أثر نمو القطاع الزراعي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص ص-532 517.
2. بوراس محمد، "تجمعات المصالح المشتركة الفلاحية في الجزائر"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 02، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، 2020، ص ص 368-385.
3. زيادي عادل، شيخة ليلى، "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2024، ص ص 241-256.
4. طه بن الحبيب، "محددات دالة إنتاج القمح في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص1-26.
5. مسعي محمد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص147-160.
6. معقال نسيبة، "القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة 2000-2018"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07 ، العدد 03 ، 2021، ص ص 42- 64.

الرسائل الجامعية:

1. بن موسى عائشة، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي-دراسة حالة ولاية الوادي (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.

2. بوذراع ألفة، بوشقرة آسيا، تقييم دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع القطاع الزراعي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018-2019.
3. بويدية سهام، بن أم هاني وهيبة، دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022-2023.
4. بو لفضاوي نسرين ديدية، دور البنوك في دعم نمو القطاع الفلاحي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت -772-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020-2021.
5. روان فطوم، مكاحلي مليكة، دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية-دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،2023-2024.
6. لوندي فاطمة، منصور شهرة، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات -491-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020-2021.

القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 66-178، المؤرخ في 13 جوان 1966، المتضمن إحداثالبنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 1966، ص ص 02-12.
2. الأمر رقم 71-73، المؤرخ في 08 نوفمبر 1971، المتضمن قانون الثورة الزراعية، المؤرخة في 30 نوفمبر 1971، الملغى بالمادة 75 من القانون رقم 90-25، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 97، 1971، ص ص1642-1668.
3. الأمر رقم 72-64، المؤرخ في 02 ديسمبر 1972، المتضمن إحداث التعاون الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 98، 1972، ص ص 02-05.
4. المرسوم رقم 82-106، المؤرخ في 13 مارس 1982، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 1982، ص ص 07-19.
5. الأمر رقم96-09، المؤرخ في 10 يناير1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، 1996، ص ص 25-33.
6. المادتين 2 و3 من المرسوم التنفيذي رقم 96-63، المؤرخ في 27 يناير 1996، يعرف النشاطات الفلاحية ويحدد شروط الاعتراف بصفة الفلاح وكيفياته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 1996، ص 12.
7. المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء وتحديد النظام الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 يوليو 1998، وبالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003.

8. المادة 43 من الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتضمن قانون النقد والقرض، الصادر في 27 أوت 2003، معدل ومتمم بموجب الأمر 10-04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003، ص8.
9. المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2004، ص ص 08-12.
10. المرسوم التنفيذي رقم 20-329، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296، والمتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70،2020، ص ص 08-10.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Amrouni, S. H. (2024). Analyse de la situation de la plasticulture et des cultures maraichères en Algérie : Quel développement dans les régions sahariennes ?, *AFRIMEDAJ-Al Awamia*, n°145, 225–240.
2. CNMA (2021). Rapport annuel 2020, Caisse Nationale de Mutualité Agricole, Alger.
3. Falkenmark, M. (1989).The Massive Water ScarcityNowThreateningAfrica:WhyIsn't It BeingAddressed?,*Ambio*, 18(2), 112–118. http://www.jstor.org/stable/4313541
4. ONS (2023a).La production agricole – Campagne 2020/2021, n° 990, Office National des Statistiques, Alger, avril.
5. ONS (2023b).La production agricole – Campagne 2019/2020, n° 976, Office National des Statistiques, Alger, janvier.
6. ONS (2022).Les statistiques de l'agriculture. Les productions végétales et animales, Rétrospective 2010-2019, n° 225, Office National des Statistiques, Alger, janvier.
7. ONS (2019).La production agricole – Campagne 2017/2018, n° 881, Office National des Statistiques, Alger, décembre.
8. ONS (2012).La production des cultures industrielles, Rétrospective 1999-2009, Office National des Statistiques, Alger, décembre.
9. United Nations (2024). World Population Prospects 2024, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, July.

III. مو اقع الانترنت:

https://www.amf.org.ae/ar

https://badrbanque.dz

https://www.cnma.dz

https://www.fao.org

https://madr.gov.dz

https://interieur.gov.dz

https://fr.statista.com

https://fr.theglobaleconomy.com

https://enbat.com/services/trdfrm

الملاحق

الملحق رقم 01: تصنيف الوضع المائي حسب مؤشر فالكينمارك

كمية المياه المتاحة	الوضع المائي
أكثر من 1700 متر مكعب للفرد سنويًا	وضع طبيعي
بين 1000 و1700متر مكعب للفرد سنويًا	إجهاد مائي
بين 500 و1000متر مكعب للفرد سنويًا	ندرة مائية
أقل من 500 متر مكعب للفرد سنويًا	ندرة مائية حادة (أو ندرة مطلقة)

المصدر: مترجم من المرجع التالي:

Falkenmark, M. (1989). The Massive WaterScarcityNowThreateningAfrica: WhyIsn'tItBeingAddressed?,*Ambio*, 18(2), 112–118.

الملحق رقم 02: جدول مقارنة بين أهم مؤسسات تمويل الفلاحة في الجزائر

المؤسسة	نوع التمويل	الشكل القانوني	المهام الرئيسية	ملاحظات
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	نقدي (قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل)	بنك عمومي	منح القروض للفلاحين والاستثمار في المجال الفلاحي	بنك متخصص في القطاع الفلاحي
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)	دعم غير مباشر (تعويضات، تسهيلات عينية مؤقتة)	صندوق تعاون فلاحي/ مؤسسة تضامنية	التأمين الفلاحي متعدد المخاطر، التعويض، الوقاية من المخاطر	لا يمنح قروضًا بنكية مباشرة، لكنه يقدم دعمًا وتأمينًا هامًا
التعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات (CAPCS)	عيني (بذور، أسمدة، معدات)	تعاونية (قطاع تضامني)	توزيع المدخلات الفلاحية، تقديم الدعم الفني، خدمات للفلاحين	متواجدة بقوة على المستوى المحلي والجهوي
الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDRA)	منح أو تمويل مشترك (مشاريع التنمية الريفية)	صندوق عمومي تحت إشراف الدولة	تمويل مشاريع التنمية الريفية، دعم النشاطات الزراعية والحيوانية	يعمل في إطار السياسات العامة (مثل البرنامج الوطني للتنمية الريفية)
المكتب الجزائري المهني للحبوب (OAIC)	عيني (بذور، أسمدة) مع تأجيل الدفع	مؤسسة عمومية اقتصادية	توفير المدخلات للزراعة الكبرى، شراء الإنتاج الحبوب	يلعب دورًا في تنظيم سوق الحبوب
المكتب الوطني لأعلاف الحيوانات (ONAB)	عيني (أعلاف، فراخ، مدخلات تربية)	مؤسسة عمومية	دعم تربية الدواجن والماشية (أعلاف، فراخ، إلخ)	غالبًا ما يكون الدفع مؤجلًا مع المربين
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANADE)	نقدي (تمويل مشاريع الشباب)	وكالة عمومية	تمويل المشاريع الفلاحية التي يديرها الشباب	قروض بفوائد مخفضة، دعم ومرافقة، إعفاءات ضريبية
الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)	نقدي (قروض مصغرة)	وكالة عمومية	قروض مصغرة للمشاريع الصغيرة، بما في ذلك الزراعية والحرفية	تركز على النساء الريفيات وصغار الفلاحين

الملحق رقم 03: حجم الإنتاج الزراعي بولاية مستغانم خلال الموسم 2018/2017

النوع	الإنتاج (قنطار)
القمح الصلب	152 792
القمح اللين	321 949
الشعير	671 163
الخرطال	34 836
مجموع الحبوب	**1 180 740**
الحمص	34 651
منتجات أخري	20 095
مجموع الحبوب الجافة	**54 746**
بطاطا	5 353 130
طماطم	963 160
المولون وبطيخ	711 249
منتجات أخرى	3 510 957
مجموع الخضروات	**7 027 539**
الطماطم الصناعية	112 875
مجموع الزراعات الصناعية	**112 875**
الحمضيات	1 294 860
فواكه ذات النواة	254 377
فواكه ذات البذور	382 678
أشجار الفواكه الجافة	64 004
الزيتون	209 945
منتجات أخرى	-
مجموع الأشجار المثمرة	**2 205 864**
مجموع الكروم	**399 228**

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

(https://interieur.gov.dz/Monographie/ar/article_detail.php?lien=1437&wilaya=27)

الملحق رقم 04: تقديم قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مجمع مستغانم

Vous êtes :

- Agriculteur et éleveur à titre individuel ou organisé en coopérative ou groupement ;
- Entreprise économique de production agricole, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles et agroalimentaires.

Pour vos activités de :

- Acquisition d'intrants agricoles nécessaires à l'activité des exploitations agricoles;
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires;
- Aquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du Système de régulation des produits agricoles;
- Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries et des écuries;
- Peuplement et repeuplement des ruches par les Essaims;
- Réalisation des travaux culturaux, labour semailles et la moisson battage;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles et agroalimentaires.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour vos activités de :

Production,stockage, transformation, conditionnement, commercialisation et exportation des produits agricoles et agroalimentaires toutes filières confondues;
Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous;
Production de produits de terroirs;
Création d'unités de production de semences et plants;
Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement;
Insémination artificielle et transfert d'embryons;
Abattage avicole et découpe;
Abattage des animaux (gros élevage) et découpe;
Acquisition d'équipement d'irrigation, économiseurs d'eau;
Acquisition d'équipement spécifique à la production, transformation et conditionnement.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG FEDERATIF
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour tout renseignement
Visitez notre site web ou rendez vous
dans nos agences

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك.

الملحق رقم 05: التقدير المالي للمستثمر الفلاحي

ANNEXE 05

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

DATE

Organe de décision (1) : CCT GRE de MOSTAGANEM Date du comité :
Structure émettrice (2) : GRE de MOSTAGANEM
Emprunteur :
Activité : *AGRICULTEUR* **N° de compte :**
Agence domiciliaire : MOSTAGANEM « 866 » GRE de rattachement : MOSTAGANEM 027 Cote du risque emprunteur : /
Groupe d'appartenance : /

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité « 5 »	Date limitée d'utilisation « 6 »	Durée d'amortissement «6 »	Différé partiel « 7 »	Différé total « 7 »	Taux ou marge « 7 »	Taux commission d'engagement
CMT « ETTAHADI » 01-22	***4 054 611,60***		*12 mois*	*60 mois*	/	/	/	*Selon Taux en vigueur*

- **Garanties bloquantes**

- Actualisation de la même garantie détenue (hypothèque droit de concession)
-Souscription B.A.O -

Réserves bloquantes : *- Apport personnel de DA : 810 922 ,32 - Versement en compte le montant de devis d'assurance - Engagement notarié de gage du matériel roulant (tracteur) à financer et Procuration de souscription et de renouvellement de la DPMAR avec subrogation au profit de la BADR-lettre d'engagement (annexe 07) - signature lettre d échéance du terme – signature convention de prêt dûment enregistrée auprès des services concernés –Attestation fiscale récente et apurée ou mise à jour d'échéancier –Carte fellah actualisée-Consultation et réponse de la centrale des risques - Permis de conduire en cours de validité ou un engagement de recruter un chauffeur- Attestation de non endettement BNA - Attestation de non endettement envers les domaines publics*

- ***Garanties non bloquantes***

- gage du matériel roulant financé +DPAMR avec subrogation au profit de la BADR

Réserves non bloquantes

- *Echéancier de remboursement lu et approuvé par le client*
- *st 122 après réalisation matérialisant l'acquisition matériel roulant et accessoires + facture définitive.*
- *Déclaration à la centrale des risques.*

- Observations :
- -

LE S/DIRECTEEUR D'EXPLOITATION *LE DIRECTEUR DU GRE*

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك.

الملحق رقم 06: تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): ..... رقم التسجيل الجامعي: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

عن.....

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير/ قسم .....

شعبة ..... / التخصص .....

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

.....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث ، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

الملخص:

تعتبر البنوك المحرك الأساسي للقطاع الزراعي الذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين من خلال توفير التمويل اللازم لتحقيق أهدافهم المنشودة. ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تساهم بفعالية كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد بصفة عامة ومستغانم بصفة خاصة.

فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز طرق تمويل البنك للمشاريع الزراعية من خلال التركيز على كيفية منحها، ومدى مساهمة البنك في تمويلها. ولتحقيق هذا الهدف، تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة مستغانم) نظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني وما يلعبه من دور في تمويل المشاريع الفلاحية، وقد تم الاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك، إلى جانب بعض الملاحق كأداة لجمع المعلومات، وكذا الأشكال والجداول، ومن ثم تحليلها.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة مستغانم، تم التعرف على نشأة البنك ومهامه، وكذا هيكله التنظيمي. ومن خلال المعلومات المقدمة من طرف الوكالة، تبين لنا أن البنك يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منح نوعين من القروض لفائدة الفلاحين: قروض استغلالية (قرض الرفيق) والأخرى استثمارية (قرض التحدي والقرض الإيجاري). حيث تساهم هذه القروض في دعم الفلاحين بشكل فعال، من خلال تحسين قدراتهم الإنتاجية والاستثمارية، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الزراعية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي–القروض الفلاحية–المشاريع الزراعية– قرض التحدي–قرض الرفيق–القرض الإيجاري.

Abstract:

Banks are the primary driver of the agricultural sector, playing a crucial role in supporting and assisting farmers by providing the necessary financing to achieve their desired goals. The agricultural sector is one of the most important sectors, contributing significantly to the country's economic development in general and the region of Mostaganem in particular.

This study aimed to identify the most prominent methods used by banks to finance agricultural projects by focusing on how these loans are granted, and the extent of the bank's contribution to their financing. To achieve this objective, the Bank of Agriculture and Rural Development (Mostaganem Agency) was selected, given its importance to the national economy and the role it plays in financing agricultural projects. The study relied on information provided by the bank, along with some appendices as a tool for gathering information, as well as figures and tables, which were then analyzed.

Through a field study we conducted at the Agricultural and Rural Development Bank of Mostaganem, we learned about the bank's origins, missions, and organizational structure. Based on the information provided by the agency, we learned that the bank works to advance development by granting two types of loans to farmers: These loans include operational loans (R'fig Loan) and investment loans (Ettahadi Loan and Leasing Loan). These loans effectively support farmers by improving their production and investment capabilities, thereby promoting agricultural development in the region.

Keywords: Agricultural Sector – Agricultural loans – Ettahadi Loan – R'fig Loan – Leasing Loan.